

تحليل المؤشرات القياسية لأبعاد المخاطر الاستثمارية وأثرها على ممارسات إدارة
المخاطر في المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية
د. محمد حمدي إبراهيم العوضي
مدرس المحاسبة - كلية التجارة بنين - جامعة الأزهر

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المؤشرات المتعلقة بقياس أبعاد المخاطر الاستثمارية، وذلك بغية تعزيز ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كما تسعى إلى تحديد مدى تأثير طبيعة صيغ التمويل الإسلامي على أبعاد ومسببات المخاطر في تلك المصارف، وقياس العلاقة بين المخاطر الاستثمارية وممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. لتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث على دراسة ميدانية استندت إلى استبيان موجه إلى إدارات المخاطر في المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية التي تمتلك فروع للمعاملات الإسلامية. وخلصت الدراسة إلى أن استخدام مؤشرات قياس دقيقة لكل نوع من أنواع المخاطر يسهم بشكل فعال في تقدير المخاطر الاستثمارية، مما يؤدي إلى تحسين ممارسات إدارة المخاطر. كما أظهرت النتائج أن صيغتي المضاربة والمشاركة هما الأكثر تأثيراً على المخاطر الاستثمارية، في حين كانت صيغتي المرابحة والإجارة الأقل تأثيراً.

الكلمات المفتاحية: المخاطر الاستثمارية، تحليل المخاطر، قياس المخاطر، إدارة المخاطر.

Abstract:

This study aims to explore the indicators related to measuring the dimensions of investment risks, with the objective of enhancing risk management practices in Islamic banks. It also seeks to determine the extent to which the nature of Islamic financing contracts impacts the dimensions and causes of risks within these banks, as well as to measure the relationship

between investment risks and risk management practices in Islamic banks and conventional banks with Islamic branches. To achieve these objectives, the researcher employed a field study based on a questionnaire directed at the risk management departments of Islamic banks and conventional banks with Islamic branches. The study concluded that utilizing precise measurement indicators for each type of risk effectively contributes to assessing investment risks, leading to improved risk management practices. Furthermore, the results indicated that the contracts of Mudarabah (profit-sharing) and Musharaka (partnership) have the most significant impact on investment risks, while the contracts of Murabaha (cost-plus financing) and Ijarah (leasing) had the least impact.

Keywords: Investment risks, risk analysis, risk measurement, risk management.

مقدمة الدراسة:

تُعتبر المخاطر الاستثمارية من الخصائص المميزة للمصارف الإسلامية بالمقارنة مع المصارف التقليدية، نتيجة لاعتمادها على صيغ تمويلية خاصة كالمضاربة، المرابحة، السلم، والاستصناع (Hussien, 2017, p 4031). وعلى الرغم من أن تفادي المخاطر الاستثمارية بشكل كامل يُعد أمرًا مستحيلًا، إلا أن المصارف الإسلامية تمتلك القدرة على تبني استراتيجيات وإجراءات تساهم في الحد من تعرضها لتلك المخاطر، سواء كانت مالية أو غير مالية. وأظهرت الدراسات السابقة أن إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية تعتمد على عدة محاور رئيسية (عبيرات وقطاف، ٢٠١٧، ص ٣٠٦)، وهي:

- تهيئة بيئة مواتية لإدارة المخاطر من خلال اتباع سياسات وإجراءات مناسبة.
 - وضع آليات فعالة لقياس ومراقبة المخاطر والتخفيف من آثارها.
 - تنفيذ نظام رقابة داخلي قوي وفعال.
- وقد تم اختيار موضوع هذه الدراسة لاعتباره محوراً جوهرياً يؤثر على الأداء العام للمصارف الإسلامية وقدرتها على الاستمرار في السوق. وتأتي أهمية هذه الدراسة بشكل خاص من حيث ضرورة التعرف على الصيغ التمويلية التي تقدمها المصارف الإسلامية، والتي تختلف جوهرياً عن تلك التي تقدمها المصارف التقليدية.

مشكلة الدراسة:

تعتبر المخاطر الاستثمارية عنصراً محورياً يرافق الأعمال المصرفية في المصارف الإسلامية، حيث تشمل مجموعة متنوعة من المخاطر التي تتصل بطبيعة الأعمال المصرفية الإسلامية، كما تعكس البيئة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي تعمل فيها. وتؤثر هذه المخاطر بشكل مباشر على أداء المصارف، وربحيّتها، ونتائج أعمالها، وحتى قدرتها على الاستمرار. لذلك، فإن الحاجة ملحة لامتلاك المصارف الإسلامية منهجيات فعالة للتعامل مع هذه المخاطر، بدءاً من تحديدها وتحليل أسبابها ومروراً بقياسها وتقييمها، ووصولاً إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارتها ضمن إطار متكامل لإدارة المخاطر. ومن الجدير بالذكر أن صيغ التمويل الإسلامي التي تنفرد المصارف الإسلامية بتقديمها تُعد عنصراً هاماً يجذب شريحة كبيرة من العملاء الذين ترتبط احتياجاتهم بمعتقداتهم الدينية، وهو ما يشكل ميزة تنافسية للمصارف الإسلامية يجب تعزيزها باستمرار. ويقوم بعض من تلك الصيغ على المشاركة في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة والبعض الآخر يقوم على الدين كالمرابحة والسلم والاستصناع، وتمر كل صيغة في كل مرحلة من مراحل تطبيقها بمجموعة مختلفة من المخاطر والتي تختلف عن التمويل التقليدي.

وقد أظهرت بعض الدراسات (Rhanoui and Belkhoutout, 2019) أن التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية فيما يتعلق بإدارة المخاطر الاستثمارية تكمن في الفجوة الكبيرة بين الجوانب النظرية والتطبيقية، وذلك نتيجة لعدم تطبيق مراحل إدارة

المخاطر بالشكل الصحيح أو لضعف الأنظمة المستخدمة في مراقبة المخاطر. كما أظهرت دراسات أخرى (Rahman et al, 2014; Abdou et al, 2014; Nazir et al, 2012; Khalid and Amjad, 2012; Farhan, 2019 ; Farhan et al., 2021; Syed et al., 2022, Hassan et al., 2023) وجود قصور في الممارسات العملية لإدارة المخاطر، خاصة في مجال تحليل المخاطر وقياسها.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في جانبين هما:

الجانب العلمي: حيث تسعى الدراسة إلى تحليل المؤشرات القياسية لأبعاد المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية، مما يساعد على إدراك وفهم ممارسات القائمين على إدارة المخاطر بها.

الجانب التطبيقي: تكمن أهمية الدراسة من الناحية العملية في قيام الباحث بدراسة ميدانية لتحليل المؤشرات المستخدمة عمليا في قياس المخاطر ومدى فعاليتها في الإدارة الرشيدة للمخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية، ومقترحات تطويرها بما ينعكس على الإداء العام والصورة الذهنية الجيدة لتلك المصارف.

أسئلة الدراسة:

بناءً على ما تقدم يمكن صياغة أسئلة البحث على النحو التالي:

١. هل يمكن تحديد مجموعة من المؤشرات لقياس المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية؟
٢. هل تختلف طبيعة وأبعاد المخاطر في صيغ التمويل الإسلامي عنها في صيغ التمويل التقليدي؟
٣. ما مدى تأثير كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي على أبعاد المخاطر الاستثمارية؟
٤. هل توجد علاقة ارتباط بين قياس المخاطر الاستثمارية وممارسات إدارة المخاطر؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١. الكشف عن المؤشرات المتعلقة بقياس أبعاد المخاطر الاستثمارية لتعزيز ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.
٢. بيان مدى تأثير صيغ التمويل الإسلامي على أبعاد ومسببات المخاطر المختلفة في المصارف الإسلامية.
٣. قياس العلاقة بين المخاطر الاستثمارية وممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.
٤. تقديم توصيات مبنية على نتائج الدراسة يمكن الاسترشاد بها من قبل صانعي القرار في المصارف الإسلامية لتحسين إدارة المخاطر.

فروض البحث:

في ضوء تساؤلات وأهداف الدراسة، يمكن صياغة فروض البحث على النهج التالي:

الفرض الأول:

"توجد مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية لقياس أبعاد المخاطر الاستثمارية، والتي تساهم بشكل فعال في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر."

وسيتم اختبار هذا الفرض من خلال تقسيمه إلى مجموعة من الفروض الفرعية ضمن الدراسة الميدانية، حيث يتناول كل فرض فرعي مؤشرات القياس المرتبطة بصيغة تمويلية محددة.

الفرض الثاني:

"تؤثر مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية على الأبعاد المختلفة للمخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية."

وسيتيم دراسة هذا الفرض من خلال تقسيمه إلى فروض فرعية ضمن الدراسة الميدانية، حيث يركز كل فرض فرعي على تحديد مدى تأثير كل صيغة تمويلية واستثمارية على الأبعاد المتعلقة بكل نوع من أنواع المخاطر الاستثمارية.

الفرض الثالث:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قياس المخاطر الاستثمارية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية." يهدف هذا الفرض إلى اختبار العلاقة المعنوية بين عملية قياس المخاطر وآليات إدارة المخاطر، بالاعتماد على أساليب التحليل الإحصائي المناسبة.

حدود البحث:

١. تقتصر هذه الدراسة على تناول مجموعة من المخاطر الاستثمارية التي تؤثر على المصارف الإسلامية. تم إجراء دراسة استطلاعية استقصائية شملت مقابلات شخصية مع العاملين في إدارات المخاطر بعدد من المصارف الإسلامية، بهدف تحديد المخاطر الأكثر تهديداً. وخلصت الدراسة إلى أن المخاطر الرئيسية تشمل: المخاطر الائتمانية، المخاطر السوقية، مخاطر السيولة، المخاطر التشغيلية، مخاطر الامتثال، مخاطر معدل العائد، المخاطر التجارية المنقولة، والمخاطر الاستثمارية. وعليه، سنتحصر الدراسة في تحليل هذه المخاطر دون غيرها.
٢. تقتصر الدراسة على العاملين في إدارات المخاطر بالمقار الرئيسية للمصارف الإسلامية في القاهرة، نظراً لعدم توفر إدارات مختصة بإدارة المخاطر في الفروع الأخرى.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجية مزدوجة تجمع بين المنهجين الاستقرائي والاستنباطي. فالمنهج الاستقرائي يعتمد على مراجعة الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة وتحديد الفجوات البحثية الموجودة فيها، بينما يستند المنهج الاستنباطي إلى دراسة ميدانية تعتمد على بيانات تم جمعها من استبيانات موجهة للمصارف الإسلامية.

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين رئيسيين:

المبحث الأول: الإطار العام للمخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية
المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

المبحث الأول

الإطار العام للمخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية

تمهيد:

تعرض المصارف الإسلامية، شأنها شأن المؤسسات المالية الأخرى، لأنواع متعددة من المخاطر، تشمل المخاطر التشغيلية، والسوقية، والائتمانية، ومخاطر السيولة. غير أن الطبيعة الفريدة للمصارف الإسلامية التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية تضيف بعداً آخر للمخاطر، مثل مخاطر الالتزام بالشريعة، ومخاطر معدل العائد، والمخاطر التجارية المنقولة. هذه المخاطر تنشأ نتيجة الالتزام الصارم بالضوابط الشرعية في جميع المعاملات المالية. ويمكن استعراض هذه المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية على النحو التالي:

١/١: مفهوم المخاطر الاستثمارية

يرتبط مفهوم المخاطر بالاحتمال وحالة عدم اليقين التي تحيط بالنتائج المستقبلية. وفي سياق الاستثمار، يُعد الخطر جزءاً لا يتجزأ من أي عملية استثمارية، إذ لا يوجد استثمار بدون درجة من المخاطرة، فالهدف الأساسي من أي عملية استثمارية هو تحقيق العوائد المالية القصوى من الأدوات الاستثمارية المختلفة، وعند وضع الخطة الاستثمارية يتعين على المستثمر دراسة جميع الخيارات المتاحة، مع مراعاة الجانبين الرئيسيين لكل خيار "العائد المتوقع ومستوى المخاطرة" حيث يجب عليه أن يرتب البدائل وفقاً لمعدل العائد المتوقع، ثم يُعدّل هذا المعدل بناءً على مستوى المخاطرة للوصول إلى عائد يعكس المخاطر المحتملة.

- وعليه، تم تعريف المخاطر الاستثمارية من قبل عدد من الباحثين، ومن بين تلك التعريفات ما يلي (عبد الحي، ٢٠١٤، ص. ٢٧):
- مخاطر الاستثمار: هي درجة عدم اليقين المرتبطة بالعائد المتوقع.
 - مخاطر الاستثمار: تتمثل في العلاقة بين المخاطر والفرص الناشئة عن حالة عدم التأكد بشأن العائد المستقبلي.
 - مخاطر الاستثمار: هي حالة عدم الانتظام في العوائد المتوقعة والخوف من تكبد خسائر نتيجة الاستثمار.
- وبناءً على ما سبق، يمكن تليخيص مفهوم المخاطر الاستثمارية في النقاط التالية:
- تعكس المخاطر حالة عدم اليقين.
 - ترتبط المخاطر بالأحداث المستقبلية غير المؤكدة والتي تتصف بالتغير.
 - توجد علاقة طردية بين المخاطر والعائد؛ فكلما ارتفعت درجة المخاطر، زادت احتمالية تحقيق عائد أعلى.
 - المخاطر جزء لا يتجزأ من العمليات بصفة عامة والعمليات المصرفية الإسلامية بصفة خاصة ولا يمكن إلغاؤها بالكامل.
 - المصارف لا تستطيع معرفة النتيجة النهائية لأنشطتها بشكل دقيق.
 - تؤدي المخاطر إلى انحراف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة.
- بناءً على ما تقدم، يمكن تعريف المخاطر الاستثمارية بأنها: "حالة من عدم اليقين المتعلقة بدرجة انتظام العوائد في ظل التغيرات المستقبلية غير المؤكدة والتي قد تؤدي إلى خسائر".

٢/١: تحديد وتحليل المخاطر الاستثمارية

تواجه المصارف الإسلامية طيفاً واسعاً من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن طبيعة أنشطتها الخاصة. بعض هذه المخاطر يتشابه مع المخاطر التي تواجهها المصارف التقليدية، بينما يتميز بعضها الآخر بكونه خاصاً بالمصارف الإسلامية. إن تحديد وتحليل هذه المخاطر يُعد من أكثر المراحل أهمية وتعقيداً في إدارة المخاطر، نظراً للتنوع الكبير في العقود والاتفاقيات التي تتعامل معها هذه المصارف. وفي حال

تحليل المؤشرات القياسية لأبعاد المخاطر الاستثمارية وأثرها على ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: ...

د/ محمد حمدي إبراهيم العوضي

لم يتمكن المصرف من إدارة تلك المخاطر بكفاءة، فقد يواجه عواقب وخيمة تؤثر على استدامته. لذلك، ينبغي على المصارف الإسلامية تبني استراتيجيات فعالة لمواجهة المخاطر وتعزيز قدرتها على التنافس في السوق المصرفية جنباً إلى جنب مع المصارف التقليدية. ويمكن للباحث تحديد المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية وفقاً للشكل التالي:

شكل رقم (١-١) إطار تصنيفي للمخاطر في المصارف الإسلامية: تحليل للمخاطر المشتركة والخاصة



Source: Rhanoui and Belkhoutout, 2019, p.140.

وفقاً للشكل رقم (١-١)، يمكن تقسيم المخاطر الاستثمارية التي تواجهها المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع على النحو التالي:

١/٢/١: المخاطر المشتركة مع المصارف التجارية

تتشارك المصارف الإسلامية مع المصارف التجارية في مجموعة من المخاطر، يمكن تلخيصها كما يلي:

١/١/٢/١: المخاطر الانتمائية

تُعرّف المخاطر الانتمائية بأنها المخاطر الناشئة عن احتمال عدم قدرة أحد الأطراف على الوفاء بالتزاماته المالية وفقاً للشروط المتفق عليها. يسري هذا التعريف على جميع مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، حيث تواجه هذه المؤسسات مخاطر في تمويل

الذمم المدينة والإيجارات، مثلما هو الحال في عقود المرابحة، والمشاركة المتناقصة، والإجارة. كما تشمل المخاطر المرتبطة بتمويل رأس المال العامل، مثلما يحدث في عقود الاستصناع والمضاربة (Incekara and Çetinkaya, 2019, p. 948). ويمكن تحليل المخاطر الائتمانية وفقاً لكل أداة من أدوات التمويل الإسلامي كما هو موضح في الجدول التالي حيث يعرض تحليل المخاطر الائتمانية وفقاً لصيغ الاستثمار الإسلامية ومسببات كل نوع من المخاطر: (Farhan et al., 2020, p. 3; Latif et al., 2014, p. 17; Boumediene,) (2011, pp. 3-14):

الجدول رقم (١-١): تحليل مخاطر الائتمان

صيغة الاستثمار	مسببات مخاطر الائتمان
عقد المضاربة	- تعرض المصرف لمخاطر التعدي والتقصير من قبل المضارب، مما قد يؤدي إلى تحويل رأس المال إلى دين على ذمة المضارب. - المخاطر الناتجة عند إنهاء عقد المضاربة، حيث قد يكون نصيب المصرف ديناً مستحقاً على ذمة المضارب.
عقد المشاركة	- احتمالية عدم تسديد نصيب المصرف من الأرباح عند حلول استحقاقها.
عقد الإجارة	- عدم انتظام دفع الأجرة في مواعيدها المحددة أو توقف المستأجر عن الدفع.
عقد السلم	- مخاطر عدم تسليم السلعة بسبب تلفها أو تأخير البائع في عملية التسليم.
عقد المرابحة	- عدم وفاء العميل بدفع الأقساط في مواعيدها المتفق عليها، أو التوقف عن دفعها تماماً.
عقد الاستصناع	- تأخير السداد من قبل المستنصر (المشتري) في الحالات التي يكون المصرف فيها هو الصانع، أو امتناع المستنصر عن السداد.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٢/١/٢/١: مخاطر السيولة

تُعرف مخاطر السيولة بأنها "المخاطر الناتجة عن احتمال تعرض المصارف الإسلامية لخسائر محتملة نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها أو تمويل الزيادة في الموجودات عند استحقاقها، دون تكبد تكاليف أو خسائر غير مقبولة" (Mennawi and Ahmed, 2020, p. 39). ومع ذلك، يشير البعض إلى أن هذا التعريف يقتصر على جانب واحد من مخاطر السيولة، حيث توجد صورتان متناقضتان لهذه المخاطر (السبهاني، ٢٠١٩، ص. ٢٩):

١. **انكشاف العسر المالي:** يظهر عندما يكون المصرف غير قادر على تسديد التزاماته في المواعيد المحددة، مما قد يؤدي إلى حالة من القلق قد تشجع المودعين على سحب أموالهم بشكل مكثف. هذه الحالة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس المصرف أو اضطراره إلى تصفية أصوله أو استثماراته قبل موعد استحقاقها، مما يسبب خسائر. وهي الصورة التي تناولها في التعريف السابق.

٢. **فرط السيولة:** يشير إلى تجميد موارد المصرف وعدم استغلالها بشكل فعال، مما يؤدي إلى فقدان الفرص لتحقيق الأرباح. ويزداد تأثير فرط السيولة في ظل الظروف الاقتصادية التضخمية، حيث تتآكل قيمة الأصول النقدية السائلة التي يمتلكها المصرف دون أن تحقق عائداً إيجابياً كافياً لتعويض آثار التضخم أو تغطية جزء منها.

تنتج مخاطر السيولة عن استخدام أدوات التمويل والاستثمار المختلفة خلال مراحل التنفيذ، وقد تؤثر هذه المخاطر على سيولة المصارف الإسلامية بطرق مباشرة أو غير مباشرة، ولتحليل مخاطر السيولة المرتبطة بكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي، يمكن الرجوع إلى الجدول التالي الذي يوضح كيفية تأثير المخاطر المرتبطة بالسيولة على كل نوع من صيغ الاستثمار الإسلامية، مما يعكس التحديات المحتملة التي قد تواجهها المصارف الإسلامية في إدارة سيولتها. (Islamic Financial Service Board (IFSB), 2012, p. 21).

الجدول رقم (١-٢): تحليل مخاطر السيولة

صيغة الاستثمار	مسببات مخاطر السيولة
عقد المضاربة	- تأخير في تصفية المضاربة قد يؤدي إلى عدم القدرة على تلبية الالتزامات المالية عند الاستحقاق.
عقد المشاركة	- تأخير في تصفية المشاركة عند مواعيد استحقاقها. - صعوبة اختيار الوقت المناسب للخروج من المشاركة المتناقصة. - عدم سداد الأرباح خلال فترة التعاقد. - تلف البضاعة تحت يد الشريك.
عقد الإجارة	- تأخير في دفع الأجرة في مواعيدها المحددة. - تجميد المال نتيجة شراء أجهزة ومعدات لا تتوافق مع احتياجات السوق والطلب عليها.
عقد السلم	- تلف البضاعة تحت يد المصرف. - تأخير في السداد في عقد السلم الموازي.
عقد المرابحة	- عدم سداد الأقساط في مواعيد استحقاقها.
عقد الاستصناع	- التأخير في تسليم البضاعة للعميل. - تأخير السداد بواسطة المستصنع (المشتري) أو توقفه عن السداد. - تلف البضاعة تحت يد المصرف قبل تسليمها للمستصنع.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

في حالة إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقود، يمكن للمصارف الإسلامية استرداد الأصول المرتبطة بتلك العقود وإعادة بيعها في الأسواق. وإذا كانت القيمة السوقية لهذه الأصول عند البيع أقل من قيمتها الدفترية، فقد يواجه المصرف مخاطر سيولة تتمثل في تدفقات نقدية أقل من المتوقع. يجب على المصارف الإسلامية أن تأخذ في اعتبارها أن مخاطر السيولة قد تظهر إما بشكل مباشر نتيجة لطبيعة العقد أو بشكل غير مباشر كنتيجة لمخاطر أخرى قد تنشأ في مختلف مراحل التعاقد، حيث تعد مخاطر الائتمان من أبرز هذه المخاطر غير المباشرة.

٣/١/٢/١: المخاطر السوقية

تُعرّف المخاطر السوقية بأنها "المخاطر المرتبطة بالخسائر المحتملة في المراكز الاستثمارية، سواء داخل قائمة المركز المالي أو خارجها، والتي تنجم عن تقلبات أسعار السوق." تشمل هذه المخاطر التغيرات في قيمة الأصول القابلة للتداول أو التأجير، بما في ذلك الصكوك، وكذلك في محافظ الاستثمار المدرجة خارج المركز المالي بشكل منفصل، مثل الحسابات الاستثمارية المقيدة. وتتعلق هذه المخاطر

بالتقلبات الحالية والمستقبلية في القيم السوقية للأصول المحددة، مثل سعر الأصل المرتبط بعقد السلم، والقيمة السوقية للصبوك، والقيمة السوقية للأصول المشتراة بموجب عقود المراهبة والتي سُتسَلَّم خلال فترة زمنية معينة. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط المخاطر السوقية بالتقلبات في أسعار صرف العملات (Basah et al., 2018, p. 2083).

من خلال الجدول التالي الذي يقدم تحليلاً شاملاً للمخاطر السوقية المرتبطة بكل صيغة، موضعاً المسببات الرئيسية لكل خطر وكيفية تأثيرها على الأداء المالي والتشغيلي للمصارف الإسلامية. (رندة وإيمان، ٢٠١٧، ص. ٨٦-٨٨):

الجدول رقم (١-٣): تحليل المخاطر السوقية

مسببات مخاطر السوق	صيغة الاستثمار
- تقلبات أسعار السلع، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. - نقص المعلومات أو المعرفة بظروف السوق من قبل المضارب.	عقد المضاربة
- تقلبات أسعار السلع، سواء بالارتفاع أو الانخفاض. - عدم الإلمام الكافي بالظروف السوقية من قبل المصرف والشريك.	عقد المشاركة
- في حالة الإجارة التشغيلية، تتمثل المخاطر السوقية في القيمة المتبقية للأصل المورج عند نهاية فترة التأجير. - في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك، تتجلى المخاطر في الفروقات بين القيمة الدفترية للأصل والتزامات المستأجر في حالة عدم الوفاء بالشروط المنصوص عليها في عقد الإجارة.	عقد الإجارة
- تعرض المصرف لتقلبات أسعار السلع المشتراة والمدفوعة قيمتها بالكامل بعد إبرام عقد السلم، وذلك خلال فترة العقد وفترة حيازة السلعة حتى البيع. - في حالة عقد السلم الموازي، تكمن المخاطر في عدم تسليم موضوع العقد، مما قد يستدعي شراء أصل مماثل في السوق الفورية لتلبية شروط العقد.	عقد السلم
- عدم التزام العميل بالشراء بعد تأمين السلعة، مما يضطر المصرف لبيعها بسعر أقل من سعرها الأصلي. - تكبد المصرف لتكاليف التخزين واحتمالية تلف السلعة.	عقد المراهبة
- تقلبات الأسعار بعد تحديدها في عقد الاستصناع، مما قد يؤثر على تكلفة الإنتاج وأسعار البيع.	عقد الاستصناع

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٤/١/٢/١: المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية:

تعرف لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها "مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاية، أو فشل العمليات الداخلية، أو العاملين، أو الأنظمة، أو نتيجة للأحداث الخارجية". بالنسبة للمصارف الإسلامية، يمتد نطاق المخاطر التشغيلية

ليشمل الخسائر الناتجة عن عدم الامتثال لأحكام الشريعة الإسلامية والإخفاق في الوفاء بالمسؤوليات الاستثمارية التي تُعتبر جزءاً جوهرياً من عملها (Rhanoui and Belkhoutout, 2018, p.113).

وفقاً لتصنيف مجلس الخدمات المالية الإسلامية، يمكن تقسيم المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

١. **المخاطر العامة:** المخاطر التي تشترك فيها المصارف الإسلامية مع جميع المؤسسات المالية الأخرى.

٢. **المخاطر القانونية:** المخاطر المرتبطة بالتشريعات والقوانين، والتي يمكن أن تؤثر على العمليات.

٣. **مخاطر عدم الامتثال للشريعة والإخفاق في الوفاء بالمسؤوليات الاستثمارية:** المخاطر التي تميز المصارف الإسلامية عن غيرها بسبب التزامها بأحكام الشريعة.

١/٤/١/٢/١ المخاطر العامة

المخاطر العامة تُعرّف بأنها المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية نتيجة الأخطاء أو الإخفاقات من العاملين أو العمليات أو الأنظمة، إضافةً إلى التأثيرات الخارجية. وهذه المخاطر تتشابه إلى حد كبير مع تلك التي تواجهها المصارف التقليدية. ومع ذلك، فإن طبيعة المنتجات المالية الإسلامية، مثل عقود المضاربة والمشاركة والإجارة، تضيف أشكالاً خاصة من المخاطر التشغيلية المتعلقة بصياغة وتنفيذ هذه العقود (Islamic Financial Services Board, 2016).

ويمكن تحليل المخاطر التشغيلية العامة في كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي من خلال الجدول التالي (Nawaz and Farzana, 2018, p.156):

تحليل المؤشرات القياسية لأبعاد المخاطر الاستثمارية وأثرها على ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: ...

د/ محمد حمدي إبراهيم العوضي

الجدول رقم (١-٤): تحليل المخاطر التشغيلية

صيغة الاستثمار	مسيبات المخاطر التشغيلية
عقد المضاربة	- المخاطرة المفرطة بأموال أصحاب الحسابات الذين لا يتمتعون بحقوق حوكمة على القرارات الإدارية.
عقد المشاركة	- افتقار الشريك إلى المعرفة أو الخبرة اللازمة مما قد يؤدي إلى فشل العمل التجاري.
عقد الإجارة	- تلف الممتلكات الموجرة، مما قد يدفع المستأجر إلى رفض استئجارها.
عقد السلم	- تقصير المصرف في تسليم السلعة أو عدم مطابقة مواصفات السلعة المتفق عليها.
عقد الاستصناع	- عدم القدرة على تسليم المنتج في الوقت المحدد أو عدم مطابقة جودة المنتج للمواصفات المتفق عليها.
عقد المرابحة	- هلاك البضاعة أو تلفها قبل تسليمها للمشتري.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

١/٢/١/٤/٢: المخاطر القانونية

تُعرّف المخاطر القانونية بأنها "المخاطر التي قد تؤدي إلى تعطل العقود غير القابلة للتنفيذ، سواء بشكل كلي أو جزئي، أو تلك الناتجة عن الدعاوى القضائية، أو الأحكام السلبية، أو الإجراءات القانونية الأخرى التي يمكن أن تؤثر سلبيًا على العمليات أو الأوضاع المالية للمصرف" (قندوز، ٢٠٢٠، ص. ٢٧). ويمكن تحليل المخاطر القانونية المرتبطة بكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي من خلال الجدول التالي (Izhara and Asutay, 2010, pp 94-102):

الجدول رقم (١-٥): تحليل المخاطر القانونية

صيغة الاستثمار	مسيبات المخاطر القانونية
عقد المضاربة	- غياب إطار قانوني مناسب، وصعوبة تنفيذ العقود المعقدة.
عقد المشاركة	- صياغة غير دقيقة لعقد المشاركة مما يؤدي إلى ضياع حقوق المصرف.
عقد الإجارة	- صعوبة إنفاذ المصرف حقه التعاقدى لاستعادة الأصل في حال تقصير المستأجر أو سوء سلوكه.
عقد السلم	- تعقيدات قانونية نتيجة تعذر تسليم البضائع في الوقت المحدد.
عقد الاستصناع	- عدم التوصل إلى اتفاق بين المصرف، المقاول من الباطن، والعميل بشأن إصلاح العيوب أو خفض سعر العقد.
عقد المرابحة	- المخاطر القانونية تنشأ عندما يقوم العميل بإلغاء الاتفاقية بعد أن يكون المصرف قد اشترى السلعة بالفعل.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٣/٤/١/٢/١: مخاطر أخرى

يمكن تصنيف المخاطر الأخرى على النحو التالي:

١. المخاطر الأخلاقية:

تُعرّف المخاطر الأخلاقية بأنها "المخاطر المتعلقة بسلوك العميل"، حيث قد يتصرف العميل الممول من قبل المصرف الإسلامي بطريقة لا تصب في مصلحة الأصيل، أو قد يقوم بإخفاء بعض المعلومات بهدف الحصول على مزايا غير مستحقة (قندوز، ٢٠٢٠، ص. ٥٢). وفي حال كان المستوى الأخلاقي للعميل غير متوافق مع المعايير المطلوبة، فإن تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار يصبح عرضة للخطر. يمكن تحليل المخاطر الأخلاقية المرتبطة بكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي كما هو موضح في الجدول التالي (السبئي، ٢٠١٨، ص. ٣٥٢):

الجدول رقم (١-٦): تحليل المخاطر الأخلاقية

مسببات المخاطر الأخلاقية	صيغة الاستثمار
- سرقة أموال المضاربة وتقديم مستندات مزورة تفيد باستخدامها في المشروع. - عدم الإفصاح عن الأرباح الحقيقية الناتجة من النشاط.	عقد المضاربة
- مخاطر التعدي والتقصير من قبل الشريك فيما يتعلق برأس المال.	عقد المشاركة
- عدم الالتزام بتعليمات التشغيل المناسبة في صيغة الإجارة أو سوء الصيانة الدورية.	عقد الإجارة
- عدم تسليم السلعة وفقاً للمواصفات والمعايير المتفق عليها.	عقد السلم
- عدم تصنيع السلعة وفقاً للمواصفات والمعايير المطلوبة.	عقد الاستصناع

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٢. مخاطر السمعة:

تُعرّف مخاطر السمعة بأنها "المخاطر الناتجة عن وجود انطباع سلبي عن المصرف، والذي قد يؤدي إلى خسائر في مصادر التمويل أو تحول العملاء إلى المصارف المنافسة". قد تنشأ هذه المخاطر نتيجة تصرفات غير ملائمة من قبل مديري أو موظفي المصرف، أو بسبب قصور في خدمة العملاء، أو نتيجة ضعف في

أنظمة الأمان لدى المصرف، أو ارتباط اسم المصرف بأنشطة غير قانونية مثل عمليات غسل الأموال أو تمويل قطاعات غير مرغوب فيها، أو تعرضه لعمليات سطو متكررة (عياش، ٢٠١٦، ص. ٨٠ و Azrak et al, 2016, p.334).

تشير بعض الدراسات إلى أن الدعاية السلبية بشأن كيفية ممارسة المصارف الإسلامية لأعمالها، خصوصاً فيما يتعلق بعدم مطابقة منتجاتها وخدماتها للشريعة، قد تؤدي إلى تراجع ثقة العملاء والمجتمع فيها، مما قد يترتب عليه سحب الودائع وضعف الإقبال على المصرف، وبالتالي التأثير على مركزه في السوق وأرباحه وسيولته (Bashir et al, 2015, p. 57). وقد أكد مجلس الخدمات المالية الإسلامية أن إخلال المصارف الإسلامية بمسؤولياتها الاستثمارية يؤدي إلى تدهور سمعتها، وأشار إلى أن التأثير السلبي على سمعة المصرف يمكن أن يسبب حالة من الذعر بين أصحاب حسابات الاستثمار، مما قد يدفعهم إلى سحب أموالهم، وبالتالي يصبح من غير المرجح أن يفي المصرف بمتطلبات أصحاب الأموال (Financial Islamic Services Board, 2016, p. 21).

يمكن تحليل مخاطر السمعة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٧-١): تحليل مخاطر السمعة

الخطر	مسيبات الخطر
-	نقص خبرة الكوادر البشرية: قد يؤدي نقص الخبرة لدى الكوادر البشرية إلى دخول المصرف في استثمارات مشبوهة أو غير مجدية اقتصادياً، مما يؤثر سلباً على سمعة المصرف ومركزه المالي (مخاطر تشغيلية).
-	عدم القدرة على الوفاء بسداد الودائع عند الطلب: يمكن أن تؤدي مشكلات السيولة إلى عدم القدرة على تلبية طلبات سحب الودائع، مما يضر بسمعة المصرف (مخاطر سيولة).
-	عدم تحقيق عوائد متوقعة للمستثمرين: عدم تحقيق العوائد المرجوة قد يضر بسمعة المصرف ويؤثر على ثقة المستثمرين (مخاطر معدل العائد).
-	عدم الالتزام بالضوابط الشرعية: عدم التزام المصرف بالمعايير والضوابط الشرعية قد يؤدي إلى تراجع الثقة في مصداقيته ويضر بسمعته (مخاطر عدم الالتزام).
-	إخلال المصرف بمسؤولياته الاستثمارية: يؤدي إخلال المصرف بمسؤولياته الاستثمارية إلى تدهور سمعة المصرف وإثارة الذعر بين أصحاب الحسابات، مما قد يؤدي إلى سحب أموالهم (المخاطر الاستثمارية).
-	عدم توافق الخدمات المصرفية عبر الإنترنت مع معايير الأمان والسرية: عدم التزام خدمات المصرف عبر الإنترنت بمعايير الأمان والسرية والدقة، مع نقص الاستجابة الفورية لاحتياجات العملاء، قد يضر بسمعة المصرف.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٢. مخاطر عدم الالتزام:

تُعرّف مخاطر عدم الالتزام بأنها "المخاطر التي تنشأ نتيجة لعدم قدرة المصرف على الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحدها هيئة الرقابة الشرعية،

أو نتيجة لقصور الهيئة في تقديم حلول فعالة بسبب نقص المعلومات المقدمة إليها أو لأسباب أخرى". من الأمثلة على هذه المخاطر: تبادل الأموال مقابل الأموال بدلاً من الأصول في عقد المرابحة، أو عدم القدرة على دفع الثمن مقدماً في عقد السلم، أو استخدام الأصول المؤجرة لأغراض تتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية في عقد الإجارة (Rhanoui and Belkhoutout, 2018,p.115).

تنشأ مخاطر عدم الالتزام أيضاً من عدم التزام المصرف بالأحكام الشرعية المتعلقة بتطبيق العقود وأركانها، أو في استثمار الأموال، أو في مصادر دخل المصرف، أو من قصور في تنفيذ آلية فعالة للتدقيق والرقابة الشرعية على منتجاته. وحيث إن أحد الدوافع الرئيسية للتعامل مع المصارف الإسلامية هو التزامها بالضوابط الشرعية، فإن عدم الالتزام بهذه الضوابط يعرض سمعة المصرف للخطر، وقد يؤدي إلى تراجع ثقة العملاء، مما يمكن أن يتسبب في سحب الودائع أو توقف التعامل مع المصرف (قندوز، ٢٠٢٠، ص. ٤٣).

ويمكن تحليل مخاطر عدم الالتزام في كل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي كما هو مبين في الجدول التالي (Islamic Financial Services Board, 2016, pp. 41-50):

الجدول رقم (١-٨): تحليل مخاطر عدم الالتزام

صيغة الاستثمار	مسيبات مخاطر عدم الالتزام
عقد المضاربة	- تنشأ مخاطر عدم الالتزام عندما يستثمر المصرف رأس المال في نشاط يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية.
عقد المشاركة	- تنشأ المخاطر عندما يتم توزيع الأرباح بناءً على تقديرات غير دقيقة للربح المتوقع أو مبلغ ثابت، مما قد يتعارض مع الأحكام الشرعية.
عقد المرابحة	- تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة إذا قامت المصارف الإسلامية بتقديم نقد بدلاً من سلعة محددة وفقاً للعقد.
عقد السلم	- تأخر دفع رأس المال المقدم في عقد السلم يشكل خطراً على الالتزام. - في عقد السلم الموازي، قد تنشأ المخاطر إذا كان تنفيذ عقد السلم الثاني مشروطاً بتنفيذ عقد السلم الأول.
عقد الاستصناع	- تنشأ المخاطر إذا كانت عقود الاستصناع الأصلية والموازية مترابطة وكان أحدهما مشروطاً بالآخر، مما قد يؤدي إلى عدم الامتثال للأحكام الشرعية.
عقد الإجارة	- عدم استخدام الأصل المؤجر بطريقة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يعرض المصرف لمخاطر عدم الالتزام.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٣. المخاطر الاستثمارية:

تتعلق مخاطر الاستثمارية بالعلاقة الفريدة التي تربط بين المصارف الإسلامية وأصحاب حسابات الاستثمار، والتي تقوم على مبادئ تقاسم المخاطر. تنشأ هذه المخاطر عندما يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار في أنشطة ذات مخاطر عالية أو نتيجة إدارة غير ملائمة لهذه الأموال. وتحمل المصارف الإسلامية مسؤولية الخسائر الناتجة عن إهمالها، أو سوء تصرفها، أو خرقها للالتزامات الاستثمارية المحددة.

يمكن تعريف المخاطر الاستثمارية بأنها "مجموعة المخاطر التي تنشأ عن عدم وفاء المؤسسات المالية الإسلامية بالتزاماتها الاستثمارية تجاه عملائها، والتي تتمثل في حماية أموالهم واستثمارها وفقاً للشروط المتفق عليها". هذه المخاطر لا تقتصر على الخسائر المادية التي قد يتعرض لها العملاء، بل تشمل أيضاً فقدان الثقة في المؤسسة المالية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تدهور سمعتها وتراجع أعمالها. مما يترتب عليه عدم قدرتها على تلبية طلبات أصحاب الحسابات الجارية لسحب أموالهم، أو حماية مصالح أصحاب حسابات الاستثمار. (Islamic Financial Services Board, 2016, p. 20).

وتتعدد الأسباب التي تؤدي إلى نشوء المخاطر الاستثمارية في المؤسسات المالية الإسلامية، ومن أهمها:

- سوء إدارة الاستثمارات: قد يؤدي اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة أو عدم تنويع الاستثمارات إلى تعرض أموال العملاء لمخاطر عالية.
- عدم كفاية الضوابط الداخلية: قد يؤدي ضعف الرقابة الداخلية وعدم وجود آليات كافية للكشف عن المخالفات إلى زيادة احتمالية حدوث أخطاء في إدارة الأموال.
- تعارض المصالح: قد ينشأ تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة المالية وعملائها، مما يؤدي إلى اتخاذ قرارات تخدم مصالح الإدارة على حساب مصالح العملاء.

- **التغيرات في البيئة الاقتصادية:** قد تؤدي التغيرات المفاجئة في البيئة الاقتصادية، مثل الأزمات المالية أو التضخم، إلى زيادة المخاطر التي تواجه الاستثمارات. وللمخاطر الاستثمارية آثار سلبية كبيرة على المؤسسات المالية الإسلامية وعلى الاقتصاد ككل، ومن أهم هذه الآثار:
 - **فقدان ثقة العملاء:** يؤدي حدوث خسائر بسبب المخاطر الاستثمارية إلى فقدان ثقة العملاء في المؤسسة المالية، مما يؤدي إلى سحب أموالهم والبحث عن بدائل أكثر أماناً.
 - **تدهور سمعة المؤسسة:** تتسبب المخاطر الاستثمارية في تدهور سمعة المؤسسة المالية، مما يجعلها تفقد قدرتها على جذب عملاء جدد.
 - **زيادة تكلفة التمويل:** قد تجد المؤسسات المالية التي تعاني من مشاكل متعلقة بالمخاطر الاستثمارية صعوبة في الحصول على التمويل بأسعار معقولة.
 - **تداعيات على الاستقرار المالي:** قد تؤدي الأزمات التي تنشأ عن المخاطر الاستثمارية إلى زعزعة الاستقرار المالي في النظام المصرفي بأكمله.
- ويمكن تحليل المخاطر الاستثمارية المرتبطة بكل صيغة من صيغ التمويل الإسلامي عبر الجدول التالي (Izhara and Asutay, 2010, p 94-102):
- الجدول رقم (١-٩): تحليل مخاطر الاستثمارية**

صيغة الاستثمار	مسيبات المخاطر الاستثمارية
عقد المضاربة	- تنشأ المخاطر الاستثمارية في حالة المضاربة المفرطة باستخدام أموال المساهمين، مما قد يعرض المصرف لمخاطر مالية غير مبرمجة.
عقد المشاركة	- تتجلى المخاطر الاستثمارية في حالة عدم وجود إشراف كافي على الأداء المالي للمشروع، مما قد يؤدي إلى سوء إدارة أو تقصير.
عقد المراجعة	- تنشأ المخاطر الاستثمارية إذا لم يتمكن المصرف من تلبية متطلبات السلعة المحددة في العقد، مما قد يضر بمصالح الأطراف المتعاقدة.
عقد الاستصناع	- تنشأ المخاطر الاستثمارية عندما يفشل المصرف في تلبية معايير الجودة أو غيرها من متطلبات المواصفات المتفق عليها في عقد الاستصناع.
عقد السلم	- تنشأ المخاطر الاستثمارية إذا قبل المصرف بضاعة لا تتوافق مع معايير الجودة المتفق عليها في العقد، مما يؤثر على التزامات المصرف.
عقد الإجارة	- تتجلى المخاطر الاستثمارية عندما يفشل المصرف في أداء مسؤولياته المتعلقة بصيانة الأصل والحفاظ عليه، والتأكد من أن حق الانتفاع سليماً قبل تأجير الأصل.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٤. مخاطر معدل العائد:

تُعرّف مخاطر معدل العائد بأنها "التأثيرات المحتملة التي قد تطرأ على العوائد نتيجة للتغيرات غير المتوقعة في معدل العائد". في إطار المصارف الإسلامية، تقوم العلاقة بين أصحاب الأموال والمصرف على أساس عقد المضاربة، حيث يحصل أصحاب الأموال على نسبة معينة من الأرباح المحققة من المشاريع التي يمولها المصرف. في المقابل، لا يحصل المصرف على فائدة سنوية ثابتة من هذه الاستثمارات، بل يكتفي بحصة من الأرباح المتحققة. يؤدي هذا الترتيب إلى نتيجتين أساسيتين (Rhanoui and Belkhoutout, 2019, p.141):

- **تحقيق أرباح:** في هذه الحالة، تُحقق الاستثمارات أرباحاً، مما يعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المستثمر، والمصرف، والمودع.
- **تحقيق خسائر:** إذا تحققت خسائر من الاستثمارات، فإن كل مودع يتحمل نصيبه من الخسارة. على الرغم من أن تحمل الخسائر هو جزء طبيعي من نموذج التمويل بالمضاربة، إلا أن ذلك قد يؤدي إلى تردد المودعين في إيداع أموالهم في المصارف الإسلامية خوفاً من المخاطر المحتملة. وبما أن المودعين يسعون عادةً للحصول على دخل ثابت من الإيداعات، فإن هذا الخوف قد يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع في المصارف الإسلامية، مما يؤثر سلباً على قدرتها على تقديم التمويل اللازم للمستثمرين.

يمكن تحليل مخاطر معدل العائد من خلال الجدول التالية:

الجدول رقم (١-١٠): تحليل مخاطر معدل العائد

الخطر	مسيبات الخطر
مخاطر معدل العائد	- تنشأ هذه المخاطر نتيجة لحساسية الأصول (الاستثمارات) والمطلوبات (الودائع) تجاه التغيرات في معدل العائد. هذه التغيرات قد تؤثر على قيمة المصرف، بما في ذلك حقوق الملكية.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٥. المخاطر التجارية المنقولة:

تُعرّف المخاطر التجارية المنقولة بأنها "المخاطر التي يواجه فيها المصرف ضغوطاً تجارية لدفع عوائد تفوق العائد الذي حققته الأصول الممولة من قبل أصحاب حسابات الاستثمار، وذلك عندما تكون العوائد المحققة على هذه الأصول أقل من معدلات المنافسين في السوق". في هذه الحالة، قد يجد المصرف نفسه مضطراً إلى التخلي عن جزء من أرباحه أو حتى عن حصته بالكامل، في محاولة للحفاظ على رضا المودعين وضمن استمرارهم في التعامل معه، بهدف منعهم من سحب أموالهم والاستثمار في مصارف منافسة (Arshad et al., 2014, p. 207).

يمثل هذا النوع من المخاطر تحدياً كبيراً للمصارف الإسلامية، حيث إنها تواجه معادلة دقيقة بين الحفاظ على استقرارها المالي من جهة، وبين الحفاظ على ثقة أصحاب حسابات الاستثمار من جهة أخرى. قد يُشبه هذا الوضع محاولة المصرف موازنة ميزان دقيق، حيث تسعى المؤسسة إلى تقديم عوائد مغرية في بيئة تنافسية شديدة، وفي الوقت نفسه تحافظ على استقرارها المالي في مواجهة التغيرات الاقتصادية.

يمكن تحليل المخاطر التجارية المنقولة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (١-١١): تحليل المخاطر التجارية المنقولة

الخطر	مسيبات الخطر
المخاطر التجارية المنقولة	- تنشأ المخاطر التجارية المنقولة عندما يواجه المصرف ضغوطاً لتقديم عوائد أعلى لأصحاب حسابات الاستثمار، وذلك نتيجة لوجود معدلات عائد أعلى لدى المصارف المنافسة. هذه الضغوط قد تؤدي إلى سحب المودعين لأموالهم في حال كانت العوائد المقدمة من المصرف أقل من المتوقع أو أقل مما هو متاح في السوق، مما يهدد استقرار المصرف المالي ويعرضه لخسائر تجارية.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

يتعين على المصارف الإسلامية تطوير سياسات وإطار عمل واضح لإدارة توقعات المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. وعند ملاحظة أن معدلات العائد المقدمة من المصارف المنافسة لأصحاب حسابات الاستثمار تفوق تلك المقدمة من قبل المصرف الإسلامي، يجب على المصرف إجراء تقييم دقيق لطبيعة حسابات الاستثمار لديه، وتحليل توقعات أصحاب تلك الحسابات. كما ينبغي على المصرف

دراسة الفجوة بين معدلات العائد المتاحة في السوق وتوقعات أصحاب حسابات الاستثمار، بهدف ضمان تلبية تطلعاتهم بطريقة تعزز من رضاهم واستمرار تعاملهم مع المصرف، مع الحفاظ على استقراره المالي وتجنب المخاطر المحتملة.

٦. مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال:

تُعرّف مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال بأنها "المخاطر الناجمة عن الدخول في شراكة بهدف تمويل أو المشاركة في تمويل مشروع محدد أو نشاط عام، كما هو منصوص عليه في العقد، حيث يتحمل الممول مخاطر الأعمال التجارية بالتشارك مع الطرف الآخر." وتشمل هذه الاستثمارات عدة عوامل يجب مراعاتها، مثل نوعية الشريك، وطبيعة النشاط التجاري، والجوانب التشغيلية. نظرًا لطبيعتها، تكون هذه الاستثمارات عرضة لمجموعة من المخاطر المرتبطة بالمضارب أو شريك المشاركة، إضافة إلى المخاطر المتعلقة بطبيعة النشاط التجاري والجوانب التشغيلية (قندوز، ٢٠٢٠، ص. ٤٢).

وعلى ذلك يمكن القول أن، مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال هي مجموعة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات التي تتمثل في توفير رأس مال لمشروع تجاري أو نشاط اقتصادي مقابل الحصول على حصة في ملكية هذا المشروع أو نشاطه. وتتسم هذه الاستثمارات بطبيعتها التشاركية، حيث يتقاسم المستثمر والشريك "المخاطر والأرباح" الناتجة عن المشروع.

وتتضمن عناصر المخاطر الأساسية في هذا النوع من الاستثمارات على ما يلي:

- **مخاطر الشريك:** تتعلق هذه المخاطر بقدرات الشريك الإدارية والمالية، ومدى التزامه بتنفيذ المشروع، وأخلاقه المهنية، فضلاً عن وجود أي تضارب في المصالح.
- **مخاطر المشروع:** تتعلق هذه المخاطر بجوى المشروع اقتصادياً، ومدى قدرته على تحقيق الأرباح المستهدفة، وتأثره بالعوامل الاقتصادية والسياسية الخارجية.
- **مخاطر التشغيل:** تتعلق هذه المخاطر بكفاءة إدارة المشروع، ومدى قدرته على التكيف مع التغيرات في السوق، وأي تحديات تشغيلية قد تواجهه.

ومن خلال ما سبق يمكن استخلاص الخصائص المميزة لمخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال كما يلي:

- **التشارك في المخاطر والأرباح:** يتحمل المستثمر جزءًا من مخاطر المشروع، مقابل الحصول على حصة في أرباحه.
 - **الطبيعة الطويلة الأجل:** غالبًا ما تستغرق المشاريع الممولة برأس المال فترة طويلة لتحقيق الأرباح، مما يزيد من تعرض المستثمرين لمخاطر التغيرات في الظروف الاقتصادية.
 - **الاعتماد على عوامل غير قابلة للقياس:** يصعب تقييم بعض المخاطر المرتبطة بالمشاريع، مثل المخاطر المتعلقة بقدرات الشريك أو بنجاح نموذج العمل، مما يزيد من درجة عدم اليقين.
- وبناءً على ما تقدم يمكن إظهار آثار هذه المخاطر في النقاط التالية:
- **فقدان الاستثمار:** قد يؤدي فشل المشروع أو حدوث أي من المخاطر المذكورة إلى فقدان كامل أو جزئي للاستثمار.
 - **تأخير في تحقيق العوائد:** قد يتأخر تحقيق العوائد المتوقعة من الاستثمار، أو قد لا تتحقق على الإطلاق.
 - **زيادة تكلفة رأس المال:** قد يطالب المستثمرون بعوائد أعلى لتعويضهم عن المخاطر التي يتحملونها.

ويمكن تحليل مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (١٢-١): تحليل مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال

الخطر	مسببات الخطر
مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال	- القصور في تحليل وتقييم المقترحات الاستثمارية بالشكل الكافي، مما يؤدي إلى اختيار مشروعات غير ملائمة.
	- عدم كفاءة متابعة العمليات الاستثمارية، مع عدم القدرة على معالجة المشكلات التي تنشأ خلال التنفيذ العملي للمشروعات.
	- ضعف الكفاءة الإدارية والفنية، ونقص الخبرة العملية لدى الشريك أو المضارب.
	- عدم الالتزام بالموصفات الأخلاقية من قبل الشريك أو المضارب.
	- ضعف الوضع المالي أو عدم الاستقرار المالي للشركاء أو المضاربين.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

٣/١: أساليب قياس المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية

تتنوع أساليب قياس المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية وفقاً لتعدد المخاطر والظروف المحيطة بالمصرف، وكذلك طبيعة نشاطه. ويمكن تقسيم هذه الأساليب إلى قسمين رئيسيين (قندوز، ٢٠٢٠، ص ١٣-١٤):

١. **المقاييس الرياضية (الكمية):** وتشمل عدة أدوات منها المقاييس الإحصائية والتحليلية، والقيمة المعرضة للخطر، وتحليل السيناريوهات، وتقدير الخسائر القصوى.

٢. **المقاييس الذاتية (الوصفية):** يتم اللجوء إلى هذه المقاييس في الحالات التي يصعب فيها استخدام الأساليب الرياضية (الكمية)، مثل المخاطر القانونية، وملاءمة العملاء، والمخاطر التشغيلية. هذه المخاطر قد لا تكون قابلة للنمذجة المالية بسهولة، وبالتالي يمكن استخدام المقاييس الذاتية لتعزيز وتحسين دقة المقاييس الكمية.

يقدم الباحث في الجدول التالي ملخصاً لأهم الأساليب التي يمكن استخدامها لتقييم المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية.

جدول رقم (١-١٣): المخاطر الاستثمارية والمقاييس المستخدمة في تقييمها

المخاطر	مقاييس المخاطر
مخاطر الائتمان	- الخسارة المتوقعة = احتمال التعثر × قيمة المديونية عند التعثر × الخسارة عند التعثر - نسبة الاستثمارات المتعثرة إلى إجمالي الاستثمارات. - نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الاستثمارات.
مخاطر السيولة	- فجوة آجال الاستحقاق = إجمالي التدفقات النقدية المتوقعة خلال فترة زمنية معينة - إجمالي الالتزامات المستحقة خلال نفس الفترة. - نسبة السيولة = (النقدية لدى الصندوق + النقدية لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى) ÷ الودائع وما في حكمها × ١٠٠.
المخاطر السوقية	- نسبة القيم الدفترية لأصول المصرف إلى القيم السوقية لتلك الأصول. - القيمة المعرضة للخطر = القيمة السوقية للأصل الذي سيتم تمويله × (١ + العائد عند مستوى الثقة المحدد). $VaR t, k (\alpha) = V_t, k (1 + R^k)$ حيث: - $VaR t, k (\alpha)$ القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk) عند الزمن t للأصل k بمستوى الثقة α . تشير إلى أكبر خسارة محتملة خلال فترة زمنية معينة عند مستوى ثقة محدد. - V_t, k القيمة السوقية للأصل k عند الزمن t . تمثل قيمة الأصل الذي يتم تمويله أو الاستثمار فيه في الوقت الحالي. - R^k عائد المدين α للأصل k يستخدم لتحديد أسوأ سيناريو عند مستوى الثقة α يمثل النسبة المئوية للعائد الذي يمكن توقعه عند مستوى الثقة المحدد.

تحليل المؤشرات القياسية لأبعاد المخاطر الاستثمارية وأثرها على ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: ...

د/ محمد حمدي إبراهيم العوضي

المخاطر	مقاييس المخاطر
المخاطر التشغيلية	<ul style="list-style-type: none"> - متوسط إجمالي الدخل لأخر ثلاث سنوات $\times 10\%$. - متوسط إجمالي الدخل لكل نشاط \times معامل بيتا لكل نشاط $\div 3$. - عدد العمليات التي تتجاوز فيها المخاطر النسبة المسموح بها مقارنة بعدد العمليات الكلية، ومدى وجود أدوات للتحكم في المخاطر ورصدها. - نسبة الصفقات الفاشلة إلى إجمالي عدد الصفقات. - معدل دوران الموظفين. - إجمالي المصروفات العمومية والإدارية إلى إجمالي الإيرادات.
المخاطر القانونية	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة العقود المختلف عليها أو الملغاة إلى إجمالي عدد العقود. - الخسائر الناجمة عن عدم الامتثال للالتزامات القانونية والتنظيمية أو الناتجة عن فسح العقود. - نسبة العقود والعمليات التي تفتقر إلى الصلاحية الشرعية إلى إجمالي العقود.
المخاطر الأخلاقية	<ul style="list-style-type: none"> - عدد مخالفات الاحتيال والتزوير في الحسابات المالية الخاصة بالمشروع الاستثماري من قبل المضارب أو الشريك مقارنة بإجمالي عدد المخالفات. - نسبة المشاكل الناتجة عن عدم تسليم السلع بالوصافات والمعايير المتفق عليها إلى إجمالي عدد السلع المستلمة. - إجمالي الخسائر الناتجة عن التعدي أو التقصير من قبل المضارب أو الشريك مقارنة بإجمالي استثمارات المضاربة والمشاركة. - نسبة تأخير تصفية المضاربة إلى إجمالي عدد عمليات المضاربة.
مخاطر السمعة	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة التغير في عدد العملاء. - نسبة النقص في حجم الودائع الاستثمارية. - نسبة العملاء الذين قاموا بسحب ودائعهم مقارنة بإجمالي العملاء.
مخاطر معدل العائد	<ul style="list-style-type: none"> - فجوة المدة = مدة الأصول - مدة الالتزامات. - نسبة الأصول الحساسة للتغير في معدل العائد إلى المطلوبيات الحساسة للتغير في معدل العائد.
المخاطر التجارية المنقولة	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين من قبل المصرف مقارنة بمعدل العائد المدفوع من قبل المصارف المنافسة. - نسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين = إجمالي مبلغ العائد لأصحاب الاستثمارات المطلقة والإدخار \div إجمالي أرصدة حسابات الاستثمار المطلقة والإدخار.
المخاطر الاستثمارية	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الانخفاض في حجم الودائع الاستثمارية للمصرف مقارنة بالسنوات السابقة. - نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + احتياطيات مخاطر الاستثمار + احتياطيات إعادة التقييم) \div (الأصول الخطرة المرجحة الممولة من رأس المال + المطلوبيات باستثناء حسابات الاستثمار المشتركة) $+ 50\%$ من حسابات الاستثمار المخصص.
مخاطر الموارد البشرية	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة ساعات التدريب على إدارة المخاطر إلى إجمالي ساعات التدريب. - نسبة الموظفين الحاضرين للدورات التدريبية المتعلقة بإدارة المخاطر إلى إجمالي عدد الموظفين. - نسبة المنتجات الجديدة التي يقدمها المصرف إلى إجمالي عدد المنتجات. - العائد المعدل للمخاطر = صافي الدخل المعدل بالمخاطر الخاصة بأصحاب حقوق الملكية في المصرف \div رأس المال الاقتصادي للمخاطر (الائتمانية، السوقية، التشغيلية).
- مخاطر عدم الالتزام	<ul style="list-style-type: none"> - نسبة الإيرادات المحظورة شرعاً إلى إجمالي الإيرادات. - عدد ملاحظات المراجعة الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بالغش أو سوء التعامل مع الأطراف الخارجية إلى إجمالي عدد الملاحظات.

المصدر: إعداد الباحث بالاسترشاد بالدراسات السابقة

ثانياً: الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث

نظراً لأهمية الدراسات السابقة في تعزيز الأطر العلمية للدراسة الحالية، استعرض الباحث مجموعة من الدراسات المرتبطة بموضوع البحث، مرتبة زمنياً من الأقدم إلى الأحدث، كما يلي:

١- دراسة (Ariffin and Kassim (2011

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية الماليزية وربطها بالأداء المالي لتلك المصارف. استخدم الباحثان كلاً من الاستبيانات والتقارير السنوية لقياس مدى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية. وأظهرت النتائج أن هذه المصارف تُظهر كفاءة عالية في مراقبة المخاطر، يليها تخفيف المخاطر والرقابة الداخلية مقارنة بسياسات قياس المخاطر وإجراءات بيئة المخاطر. ومع ذلك، وجدت الدراسة أن المصارف الإسلامية تستخدم تقنيات أقل تطوراً من الناحية الفنية، مثل التصنيفات الائتمانية وتحليل الفجوات وتحليل المدة، بينما لا يتم استخدام التقنيات الأكثر تطوراً مثل القيمة المعرضة للخطر وتقنيات المحاكاة بشكل واسع. وفسرت الدراسة هذا القصور بحداثة هذه المصارف ونقص الموارد اللازمة لتبني تقنيات أكثر تقدماً.

٢- دراسة (Khalid and Amjad (2012

ركزت هذه الدراسة على تقييم مدى تطبيق المصارف الإسلامية في باكستان لممارسات وأساليب إدارة المخاطر عند التعامل مع مختلف أنواع المخاطر. وقد اعتمدت الدراسة على استبيان يغطي ست مجالات رئيسية، تشمل فهم وإدارة المخاطر، وتقييمها وتحليلها، وتحديدتها، ومراقبة المخاطر، وتحليل مخاطر الائتمان. وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تتمتع بمستوى مقبول من الكفاءة في إدارة المخاطر، حيث تعتبر جوانب مثل فهم وإدارة المخاطر، ومراقبة وتحليل مخاطر الائتمان من أهم المتغيرات المؤثرة في ممارسات إدارة المخاطر. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء إدارة مستقلة

لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى توظيف كوادر ذات خبرة فنية ومعرفة بالشريعة الإسلامية لتطوير المنتجات المصرفية والعمليات.

دراسة (Nazir et al (2012):

هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية والتقليدية في باكستان. وقد استخدم الباحثون استبيانًا يغطي ست مجالات تشمل فهم وإدارة المخاطر، وتحديد المخاطر، وتقييمها وتحليلها، ومراقبتها، وتحليل مخاطر الائتمان، وممارسات إدارة المخاطر. وأظهرت النتائج وجود اختلافات بين المصارف التقليدية والإسلامية في مجال مراقبة المخاطر، بينما كانت متشابهة في باقي المجالات الأخرى. وأوصت الدراسة بضرورة إدخال تقنيات جديدة لتقييم وتحليل مخاطر الائتمان بما يتناسب مع طبيعة المصارف الإسلامية.

٣-دراسة (Mokni et al (2014):

تناولت هذه الدراسة الأساليب المستخدمة في إدارة المخاطر المختلفة من قبل المصارف الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد تم تطوير استبيان شمل ٢٣ مصرفًا إسلاميًا في المنطقة، بهدف تقييم تصورات مديري المخاطر حول إدارة المخاطر. ركزت الدراسة على أساليب إدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل رئيسي على الأدوات التقليدية لتخفيف المخاطر، كما تبين أن المصارف تميل إلى تجنب الأساليب الأكثر تطورًا في إدارة المخاطر.

٤-دراسة (Rahman et al (2014):

سعت هذه الدراسة إلى تقييم مستوى ممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية الإسلامية في كل من ماليزيا والأردن. استخدم الباحثون استبيانًا يتضمن خمسة أجزاء رئيسية تشمل فهم المخاطر، وتحديدتها، وتقييمها، وتحليلها، ومراقبة المخاطر، بالإضافة إلى ممارسات إدارة المخاطر. وهدفت الدراسة إلى استكشاف ما

إذا كانت البيانات المختلفة في هاتين الدولتين تؤدي إلى ممارسات مختلفة في إدارة المخاطر. وقد أظهرت النتائج أن هناك اختلافات في بعض جوانب إدارة المخاطر بين البلدين، حيث تفوقت ماليزيا في فهم المخاطر وتقييمها ومراقبتها، بينما كانت الأردن أكثر تقدماً في ممارسات إدارة المخاطر. ولم يظهر فرق كبير بين البلدين في تحديد المخاطر بشكل عام.

٥-دراسة (2014) Abdou et al:

استهدفت هذه الدراسة تحليل مدى تطبيق المصارف اليمنية، وخاصة المصارف الإسلامية، لممارسات إدارة المخاطر والطرق المستخدمة للتعامل مع المخاطر المختلفة. اعتمدت الدراسة على استبيان يتكون من قسمين رئيسيين: الأول يغطي فهم إدارة المخاطر، وتحديد وتحليل المخاطر، ومراقبتها، بينما يتناول القسم الثاني طرق مواجهة المخاطر وإدارة مخاطر الائتمان. أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة بين المصارف الإسلامية والتقليدية فيما يتعلق بفهم المخاطر، وإدارتها، وتحديدتها، وتحليل مخاطر الائتمان. على الرغم من هذه الفروق، لم تكن هناك اختلافات كبيرة في ممارسات إدارة المخاطر بشكل عام. وخلصت الدراسة إلى أن عدم وجود أنظمة كافية للرقابة من قبل السلطات أدى إلى اختلاف مناهج إدارة المخاطر بين المصارف.

٦-دراسة (2015) Rosman and Rahman:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية بناءً على المبادئ التوجيهية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB). استندت الدراسة إلى استبيان لفحص إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مع التركيز على تأثير عوامل مثل حجم المصرف، ونوعه، وعمره. وأظهرت النتائج أن المصارف الإسلامية تعاني من نقص في ممارسات إدارة المخاطر الفعالة فيما يتعلق بمخاطر السيولة، والمخاطر التجارية المنقولة، ومخاطر الاستثمار في الأسهم، بينما أظهرت كفاءة نسبية في إدارة المخاطر التشغيلية ومخاطر عدم الامتثال للشريعة. ووجدت

الدراسة فروعاً معنوية بين المصارف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمصارف الآسيوية من حيث ممارسات إدارة المخاطر.

٧-دراسة (2017) Hussien:

ركزت هذه الدراسة على مقارنة ممارسات إدارة المخاطر بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، مع التركيز على بنك فيصل الإسلامي المصري كدراسة حالة. توصلت الدراسة إلى أن بنك فيصل الإسلامي يتبع قواعد تنظيمية مشابهة لتلك التي تتبعها المصارف التقليدية، مثل اللوائح الصادرة عن البنك المركزي ولجنة بازل، وكذلك مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية. وأظهرت النتائج أن ممارسات وأساليب إدارة المخاطر في البنك مشابهة لتلك المستخدمة في المصارف التقليدية، مع وجود تأثير لعوامل مثل حجم البنك وكفاءة الإدارة على فعالية إدارة المخاطر.

٨-دراسة (2017) Halis and El Tawil:

تناولت هذه الدراسة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية في ليبيا، مع التركيز على التحديات المتعلقة بمخاطر الائتمان، والسيولة، والمخاطر التشغيلية. استخدمت الدراسة استبياناً لجمع البيانات، وأظهرت النتائج أن مفهوم إدارة المخاطر لا يزال غير واضح في المصارف الإسلامية في ليبيا، وأن هناك حاجة لتبني المعايير المصرفية الإسلامية الدولية لرفع مستوى التنافسية. كما أوصت الدراسة بتحسين قدرات العاملين في المصارف من خلال التدريبات والمشاركة في المؤتمرات الدولية.

٩-دراسة (2017) Yamin:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المخاطر المختلفة التي تواجه المصارف الإسلامية وتقديم اقتراحات للحد منها. اعتمدت الدراسة على الأساليب الوصفية والتحليلية، بالإضافة إلى استقراء البيانات من الأدبيات السابقة. وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية في حاجة إلى تطوير معايير موحدة لمواجهة التحديات المحتملة، وتعزيز التكامل بين المصارف على المستوى الوطني والدولي لإنشاء قاعدة مصرفية أوسع.

١٠-دراسة حافظ (2017):

استهدفت هذه الدراسة تقييم مدى استخدام المصارف المصرية لممارسات إدارة المخاطر للتصدي للمخاطر المرتبطة بنشاطها في القطاع المصرفي. اعتمدت الدراسة على استبيانات ومقابلات شخصية، وخلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين ممارسات إدارة المخاطر والمتغيرات الأخرى مثل فهم المخاطر، وتحليلها، ومراقبتها. وأظهرت الدراسة أن المصارف التي تتبنى استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر تحقق مستوى أعلى من الفهم والتحليل والمراقبة للمخاطر.

١١- دراسة (٢٠١٩) Rhanoui and Belkhoutout:

سعت هذه الدراسة إلى مقارنة النظرية بالتطبيق في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، استناداً إلى البيانات السنوية لخمس مصارف ماليزية. وخلصت الدراسة إلى وجود فجوة بين النظرية والممارسة الفعلية لإدارة المخاطر، وهو ما يعود إلى عدم تطبيق مراحل إدارة المخاطر بشكل صحيح أو عدم تطبيقها على الإطلاق. كما أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية تواجه تحديات في تصميم نظم فعالة لإدارة المخاطر بسبب نقص المقاييس الكمية المناسبة وعدم كفاية أنظمة المراقبة.

١٢-دراسة (2019) Al Rahahleh et al:

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة التطورات الحديثة في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية مقارنة بالمصارف التقليدية. وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية تفتقر إلى الدعم اللازم لتطوير منتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية بسبب نقص الخبرة في مجال تخفيض المخاطر. كما أظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية أكثر حساسية للمخاطر نظراً لطبيعة منتجاتها وهيكل عقودها والتكاليف القانونية المرتبطة بها.

١٣-دراسة (2019) Farhan:

استهدفت هذه الدراسة تحليل المخاطر التي تواجه المصارف الإسلامية في باكستان، بما في ذلك النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية. اعتمدت الدراسة على

استبيانات ومقابلات شخصية لجمع البيانات. وأظهرت النتائج أن فعالية إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية تعتمد بشكل كبير على الفهم الجيد للمخاطر وإدارتها من قبل العاملين في هذه المؤسسات.

١٤ - دراسة (Khalil-Oliwa (2021) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية وتحليل نظم إدارة المخاطر في أكبر ١٣ مصرفاً في منطقة الخليج. اعتمدت الدراسة على تقارير منشورة من قبل مؤسسة مالية إسلامية رائدة. وخلصت النتائج إلى أن المخاطر الأكثر شيوعاً تشمل مخاطر الائتمان، السيولة، السمعة، والمخاطر التشغيلية. وأظهرت الدراسة أن المصارف الإسلامية لا تطبق نظاماً شاملاً لإدارة المخاطر، وأن مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر يزيد من تعرض هذه المصارف لمخاطر الائتمان.

خلاصة الدراسات السابقة والفجوة البحثية:

تُظهر الدراسات السابقة تناوياً واسعاً لممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مع التركيز على عدة جوانب مثل مخاطر الائتمان، السيولة، المخاطر التشغيلية، والمخاطر القانونية. أجمعت الدراسات على وجود قصور في استخدام التقنيات المتقدمة لإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، حيث تميل هذه المصارف إلى الاعتماد على أدوات تقليدية لتخفيف المخاطر، مما يجعلها أقل كفاءة مقارنة بالمصارف التقليدية. كما أظهرت الدراسات أن هناك تفاوتاً في مستوى إدراك المخاطر بين المصارف الإسلامية والتقليدية، بالإضافة إلى وجود فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق في العديد من المصارف الإسلامية، وخاصة فيما يتعلق بتطوير منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وتبرز الفجوة البحثية بشكل واضح في عدم وجود أنظمة شاملة لإدارة المخاطر تتناسب مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية وتراعي المبادئ الشرعية التي تقوم عليها. كذلك، هناك نقص في الأدوات الكمية المتقدمة والموارد الفنية المتاحة لهذه

المصارف، مما يتطلب البحث في كيفية تطوير هذه الأدوات واعتمادها. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج المصارف الإسلامية إلى تعزيز القدرات البشرية والتدريب على أفضل الممارسات الدولية لإدارة المخاطر، خاصة في بيئات متغيرة مثل تلك الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي إطار البحث تتمثل الفجوة البحثية في النقاط التالية:

- نقص المؤشرات الكمية المتقدمة لقياس المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية:

على الرغم من الدراسات السابقة التي تناولت ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، فإن معظم هذه الدراسات أشارت إلى أن المصارف الإسلامية تعتمد بشكل أساسي على أدوات تقليدية لتخفيف المخاطر، وتفتقر إلى اعتماد أدوات قياس كمية متقدمة. الدراسة الحالية تهدف إلى سد الفجوة المتعلقة بتحديد مجموعة شاملة من المؤشرات الكمية والكيفية التي يمكن استخدامها لقياس المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية بشكل أكثر دقة وفعالية.

- غياب الفهم المتعمق لتأثير الصيغ التمويلية على المخاطر الاستثمارية:

لم تعالج الدراسات السابقة بشكل كافٍ العلاقة بين الصيغ التمويلية المختلفة (مثل المرابحة، والمشاركة، والمضاربة) وأبعاد المخاطر الاستثمارية. وبالتالي، تهدف الدراسة الحالية إلى تحديد الصيغ التمويلية الأكثر تأثيراً على أبعاد المخاطر في المصارف الإسلامية، وهو ما يمثل فجوة هامة في الأدبيات الموجودة.

- العلاقة بين قياس المخاطر الاستثمارية وممارسات إدارة المخاطر:

بالرغم من أن بعض الدراسات تناولت ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، فإن القليل منها بحث بشكل منهجي العلاقة بين قياس المخاطر وممارسات إدارة المخاطر. الدراسة الحالية تهدف إلى سد الفجوة المتعلقة بفهم هذه العلاقة بشكل أفضل، مما سيسهم في تعزيز قدرة المصارف الإسلامية على تبني استراتيجيات إدارة مخاطر أكثر فعالية.

- التطبيق العملي للتوصيات المتعلقة بإدارة المخاطر:

هناك فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كما أشارت العديد من الدراسات السابقة. بناءً على نتائج الدراسة، تهدف الدراسة الحالية إلى تقديم توصيات عملية مبنية على بيانات دقيقة تساعد صانعي القرار في المصارف الإسلامية على تحسين إدارة المخاطر بناءً على الأدوات والممارسات المثلى، وهو ما لم تتطرق إليه معظم الدراسات السابقة بشكل عملي ومباشر. بالتالي، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى معالجة هذه الفجوات من خلال تقديم مساهمة علمية جديدة تعزز ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية عبر تطوير أدوات قياس فعالة وتحليل العلاقة بين ممارسات إدارة المخاطر والصيغ التمويلية المختلفة.

المبحث الثاني:

الدراسة الميدانية:

تمهيد:

سعيًا لتحقيق التكامل بين الجوانب النظرية التي تم تناولها في المبحث السابق والجوانب التطبيقية الميدانية، تم إعداد قائمة استبيان لتوزيعها على إدارات المخاطر في المصارف الإسلامية العاملة في مصر. هدفت هذه الاستبيانات إلى استطلاع آراء العاملين حول مؤشرات القياس المستخدمة في تقييم المخاطر الاستثمارية، والتي تشمل: المخاطر الائتمانية، مخاطر السيولة، المخاطر السوقية، المخاطر التشغيلية، مخاطر الامتثال، مخاطر معدل العائد، المخاطر التجارية المنقولة، والمخاطر الاستثمارية. كما تناولت الدراسة تحليل تأثير بعض الصيغ التمويلية على هذه المخاطر. بعد جمع الاستجابات، تم تحليل البيانات لاختبار فروض الدراسة، ويمكن تفصيل هذا المبحث على النحو الآتي:

١/٢ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بإدارات المخاطر في المصارف الإسلامية العاملة في مصر وشملت (مصرف فيصل الإسلامي، مصرف البركة الإسلامي، مصرف

أبو ظبي الإسلامي) وعلى مجموعة من البنوك التقليدية التي تمتلك فروع إسلامية وشملت (بنك مصر، بنك القاهرة، البنك الأهلي المصري، البنك الأهلي المتحد)، تم اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع حيث قام الباحث بتوزيع ١٠٠ استبيان على الموظفين المستهدفين في إدارات المخاطر بهذه المصارف، وقد تم استرداد ٦٠ استبياناً مكتملاً، ما يمثل نسبة استجابة بلغت ٦٠% من إجمالي المستهدفين.

٢/٢ اختبار ثبات أداة القياس:

بعد إعداد الاستبيان بصورته الأولية، تم إجراء اختبار أولي للتحقق من صلاحيته للاستخدام. حيث تم توزيع الاستبيان على عينة استرشادية مماثلة للعينة الأصلية، وطلب من أفراد العينة استكمال البيانات بهدف التأكد من فهمهم للعبارات والمصطلحات المستخدمة، وكذلك لتقييم مدى ملاءمة الاستبيان من حيث التصميم والشكل ونوع الأسئلة. وعقب جمع البيانات، تم قياس ثبات أداة القياس باستخدام اختبار "ألفا كرونباخ" (Cronbach's Alpha) لحساب معامل الثبات. يوضح الجدول رقم (٢-١) قيم معاملات الثبات والصدق الذاتي للمتغيرات المدروسة.

جدول رقم (٢-١)

معاملات الثبات والصدق الذاتي لمتغيرات الدراسة

م	المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات	الصدق الذاتي
١	تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر الائتمانية	٦	٠.٨٧٥	٠.٩٣٥
٢	تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على مخاطر السيولة	٦	٠.٧٨٤	٠.٨٨٥
٣	تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر السوقية	٦	٠.٨٨٦	٠.٩٤١
٤	تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر التشغيلية	٦	٠.٨٤٣	٠.٩١٨
٧	تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على مخاطر عدم الالتزام	٦	٠.٩٢٥	٠.٩٦٢
٨	تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر الائتمانية	٦	٠.٩٠١	٠.٩٤٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات

يُظهر الجدول أعلاه القيم الإحصائية لمعاملات الثبات (Cronbach's Alpha) والصدق الذاتي للمتغيرات التي تم دراستها. تشير قيم الثبات إلى درجة الاتساق الداخلي لأداة القياس، بينما تعكس قيم الصدق الذاتي مدى دقة المتغيرات في قياس المفاهيم المستهدفة

ضمن إطار البحث. وتشير بيانات الجدول إلى أن معاملات الثبات الخاصة بالمقاييس المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة مرتفعة وتقع ضمن النطاق المقبول، حيث تُعد القيم التي تتجاوز ٠.٧ مقبولة (Hair, et al., 2019)، وقد تراوحت معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة بين ٠.٧٨٤ و ٠.٩٣٨، مما يدل على مستوى عالٍ من الثبات. كما أظهرت البيانات معاملات صدق ذاتي مرتفعة لجميع المتغيرات، حيث يتم حساب معامل الصدق الذاتي من خلال الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وقد تراوحت قيم الصدق الذاتي بين ٠.٨٨٥ و ٠.٩٦٩. هذه النتائج تؤكد على أن أداة القياس المستخدمة تتميز بدرجة كبيرة من الثبات والمصدقية، مما يجعلها ملائمة وموثوقة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة الميدانية وفقاً للمعايير الإحصائية والمنهجية.

٣/٢ مخاطر الائتمان:

يتناول هذا القسم تحليل المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية وتحديد مدى تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على هذه المخاطر. وذلك على النحو التالي:

١/٣/٢ المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية:

يوضح الجدول رقم (٢-٢) المؤشرات المعتمدة لقياس المخاطر الائتمانية بناءً على تقييم أفراد العينة. ويهدف هذا التحليل إلى اختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة، الذي يقضي بوجود مجموعة من المؤشرات القادرة على قياس أبعاد المخاطر الائتمانية. سيتم تقديم تفاصيل هذه المؤشرات وفقاً للبيانات الموضحة في الجدول كما يلي:

جدول رقم (٢-٢)

توزيع التكرارات والنسب للمقاييس المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية

النسبة	التكرار	المقاييس
22.22%	٢٤	الخسارة المتوقعة = احتمال التعثر × قيمة المديونية عند التعثر × الخسارة عند التعثر
40.74%	٤٤	نسبة الاستثمارات المتعثرة إلى إجمالي الاستثمارات
29.63%	٣٢	نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الاستثمارات
7.41%	٨	غير ذلك
١٠٠%	١٠٨	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي المعروضة في الجدول رقم (٢-٢) أن مقياس نسبة الاستثمارات المتعثرة إلى إجمالي الاستثمارات هو الأكثر شيوعاً بين المقاييس المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية، حيث حصل على نسبة ٤٠.٧% من إجمالي إجابات عينة الدراسة. يليه في التكرار مقياس نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي الاستثمارات، الذي سجل نسبة ٢٩.٦%. كما جاء مقياس الخسارة المتوقعة في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢.٢% من إجمالي الإجابات. أما النسبة الأقل، والتي بلغت ٧.٥%، فقد خصصت لمؤشرات أخرى لم تُدرج في قائمة الاستقصاء تحت بند "غير ذلك".

استناداً إلى هذه النتائج، يمكن تأكيد صحة الفرض الفرعي الأول للدراسة، والذي ينص على وجود مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد الخاصة بالمخاطر الائتمانية. **٢/٣/٢ درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الائتمانية:**

يتناول الفرض الفرعي الثاني للدراسة تقييم مدى مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الائتمانية، وينص على أن "الصيغ التمويلية والاستثمارية تُسهم بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر الائتمانية". للتحقق من صحة هذا الفرض، تم تحليل درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية باستخدام المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، ومؤشر الوزن النسبي (RII).

تم تقييم مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الائتمانية من خلال ٦ أبعاد، وهي: صيغة المضاربة، صيغة المشاركة، صيغة المرابحة، صيغة السلم، صيغة الاستصناع، وصيغة الإجارة. كما تم تقييم مدى توافر كل مقياس بناءً على مقياس ليكرت الخماسي، والذي يتدرج من "متوافر تماماً" إلى "غير متوافر على الإطلاق".

تم تحديد طول خلايا مقياس ليكرت على النحو التالي: تم حساب مدى التدرج (٤) عن طريق طرح الحد الأدنى (١) من الحد الأقصى (٥)، ثم قسّم هذا المدى على أكبر قيمة

في المقياس للحصول على طول الخلية (٠.٠٨). بعد ذلك، أُضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس لتحديد حدود خلايا المقياس:

- من ١ إلى أقل من ١.٨ : غير متوافر على الإطلاق
- من ١.٨ إلى أقل من ٢.٦ : غير متوافر
- من ٢.٦ إلى أقل من ٣.٤ : متوافر بدرجة متوسطة
- من ٣.٤ إلى أقل من ٤.٢ : متوافر بدرجة عالية
- من ٤.٢ إلى ٥ : متوافر تماماً

للتأكد من معنوية النتائج، تم استخدام اختبار (T-test (One-Sample Statistics) لتحليل البيانات. يعرض الجدول رقم (٣-٢) نتائج اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الائتمانية.

جدول رقم (٣-٢)

اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الائتمانية

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الوزن النسبي (RII)	مستوى التوافر	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية
١	صيغة المضاربة	٤.٢٦٦	٠.٨٦٣	٠.٨٥٣	متوافر تماماً	الأول	٩.٨٤١	**٠.٠٠٠
٢	صيغة المشاركة	٤.٠٦٧	٠.٦٨٧	٠.٨١٣	متوافر بدرجة عالية	الثاني	١٠.٤٠٧	**٠.٠٠٠
٣	صيغة المراهبة	٣.٣٣٣	١.٠٨٧	٠.٦٦٧	متوافر بدرجة متوسطة	الرابع	٢.٠٥٧	*٠.٠٤٦
٤	صيغة السلم	٣.٤٠٠	٠.٧١٩	٠.٦٨٠	متوافر بدرجة عالية	الثالث	٣.٧٢٨	**٠.٠٠١
٥	صيغة الاستصناع	٣.٢٦٤	٠.٦٨٧	٠.٦٥٣	متوافر بدرجة متوسطة	الخامس	٢.٦٠٢	*٠.٠١٣
٦	صيغة الإجارة	٣.١٣٣	٠.٨١٤	٠.٦٢٧	متوافر بدرجة متوسطة	السادس	١.٠٩٨	NS٠.٢٧٨

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح الجدول أعلاه تقييم درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الائتمانية. تم حساب الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، ومؤشر الوزن النسبي (RII) لكل صيغة لتحديد مدى توافرها وفقاً لآراء عينة الدراسة. كما يبين الجدول ترتيب كل صيغة بناءً على قيمتها في مؤشر الوزن النسبي (RII)، مع الإشارة إلى قيمة T ومستوى المعنوية الناتج عن اختبار T-test. تُمثل النجوم (** و*) مستوى المعنوية الإحصائية، حيث تعكس النجمة المزدوجة (***) دلالة إحصائية عالية ($p < 0.01$) والنجمة المفردة (*) دلالة إحصائية أقل ($p < 0.05$)، بينما تشير "NS" إلى عدم دلالة إحصائية ($p > 0.05$).

يتبين من نتائج الجدول رقم (٢-٣) ما يلي:

- تشير البيانات إلى أن معظم الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم في التأثير على المخاطر الائتمانية. يظهر ذلك من خلال المتوسطات الحسابية للمتغيرات، حيث كانت جميع هذه المتوسطات تتجاوز الوسط الفرضي البالغ (٣). تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات بين (٣.١٣٣) و(٤.٢٦٦). تُظهر هذه القيم درجات توافر متفاوتة، إذ تراوحت بين درجة توافر عالية، ومتوسطة، ومتوافر تماماً. يشير ذلك إلى أن معظم الصيغ التمويلية والاستثمارية تلعب دوراً مهماً في التأثير على المخاطر الائتمانية.
- وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي، تُعتبر صيغة المضاربة الأكثر تأثيراً على المخاطر الائتمانية بمتوسط حسابي قدره (٤.٢٦٦). تليها صيغة المشاركة، التي تأتي في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (٤.٠٦٧). في المرتبة الثالثة تأتي صيغة السلم بمتوسط حسابي قدره (٣.٤٠٠)، تليها صيغة المرابحة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (٣.٣٣٣). تأتي صيغة الاستصناع في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (٣.٢٦٤)، وأخيراً، تأتي صيغة الإجارة في المرتبة السادسة كأقل الصيغ تأثيراً بمتوسط حسابي قدره (٣.١٣٣).
- تُشير قيم T إلى وجود دلالة معنوية إحصائية في تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر الائتمانية، حيث كانت النتائج معنوية عند مستوى أقل

من (٠.٠٥)، باستثناء صيغة الإجارة التي لم تظهر دلالة معنوية إحصائية. هذا يدل على أن معظم النتائج تدعم الفرض القائل بأن الصيغ التمويلية والاستثمارية تُسهم بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر الائتمانية، باستثناء صيغة الإجارة التي لم تظهر تأثيراً معنوياً إحصائياً.

بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول صحة الفرض الفرعي الثاني للدراسة، والذي ينص على أن "الصيغ التمويلية والاستثمارية تُسهم بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر الائتمانية".

٤/٢ مخاطر السيولة:

يتناول هذا القسم المؤشرات المعتمدة في قياس مخاطر السيولة، بالإضافة إلى تقييم درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر السيولة، على النحو التالي:

١/٤/٢ المؤشرات المستخدمة في عملية قياس مخاطر السيولة:

يوضح الجدول رقم (٢-٤) المؤشرات المستخدمة لقياس مخاطر السيولة وفقاً لآراء عينة الدراسة. يهدف هذا الجزء إلى اختبار الفرض الفرعي الثالث من الدراسة، والذي ينص على وجود مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد الخاصة بمخاطر السيولة. حيث يعرض الجدول تفاصيل هذه المؤشرات لتوضيح مدى دقتها وملاءمتها في قياس مخاطر السيولة على النحو التالي:

جدول رقم (٢-٤)

توزيع المقاييس المستخدمة في قياس مخاطر السيولة

النسبة	التكرار	المقاييس
٣٣,٣٣%	٢٨	فجوة آجال الاستحقاق (سلم الاستحقاقات)
٦١,٩٠%	٥٢	نسبة السيولة
٤,٧٦%	٤	غير ذلك
١٠٠%	٨٤	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

يوضح الجدول توزيع المقاييس المستخدمة في قياس مخاطر السيولة بناءً على التكرار والنسبة المئوية لكل مقياس من إجمالي الاستجابات. تُظهر البيانات أن "نسبة السيولة" كانت الأكثر شيوعاً بين المقاييس المستخدمة، حيث حصلت على نسبة 61.90% من الإجماليات، تليها "فجوة آجال الاستحقاق" بنسبة 33.33%. بينما شكلت الفئة "غير ذلك" 4.76% فقط من الإجماليات.

استناداً إلى ما تقدم من نتائج، يمكن قبول صحة الفرض الفرعي الثالث للدراسة، والذي ينص على أنه: "توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد الخاصة بمخاطر السيولة".

٢/٤/٢ درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر السيولة:

يختبر الفرض الفرعي الرابع للدراسة مدى مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر السيولة، والذي ينص على أن: "الصيغ التمويلية والاستثمارية تُسهم بشكل إيجابي في التأثير على مخاطر السيولة".

للتحقق من صحة هذا الفرض، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومؤشر الوزن النسبي (RII) لتحديد مدى مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر السيولة، بناءً على آراء مفردات العينة. تم تقييم هذا المحور من خلال ستة أبعاد تشمل الصيغ التالية: صيغة المضاربة، وصيغة المشاركة، وصيغة المرابحة، وصيغة السلم، وصيغة الاستصناع، وصيغة الإجارة.

كما تم استخدام اختبار الإحصاء الأحادي (One-Sample Statistics) لحساب قيمة اختبار T للتحقق من دلالة النتائج التي تم التوصل إليها. يوضح الجدول رقم (٥-٢) نتائج اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر السيولة على النحو التالي:

جدول رقم (٢-٥)

اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر السيولة

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الوزن النسبي (RII)	مستوى التوافر	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية
١	صيغة المضاربة	٣.٩٣٣	٠.٩٣٩	٠.٧٨٧	متوافر بدرجة عالية	الثاني	٦.٦٦٧	**٠.٠٠٠
٢	صيغة المشاركة	٤.٠٠٠	٠.٦٣٩	٠.٨٠٠	متوافر بدرجة عالية	الأول	١٠.٤٨٨	**٠.٠٠٠
٣	صيغة المراجعة	٣.٧٣٣	٠.٩٠٥	٠.٧٤٧	متوافر بدرجة عالية	الثالث	٥.٢٣٩	**٠.٠٠٠
٤	صيغة السلم	٣.٦٠٠	٠.٤٩٥	٠.٧٢٠	متوافر بدرجة عالية	الرابع	٨.١٢٤	**٠.٠٠٠
٥	صيغة الاستصناع	٣.٦٠٠	٠.٧١٩	٠.٧٢٠	متوافر بدرجة عالية	الخامس	٥.٥٩١	**٠.٠٠٠
٦	صيغة الإجارة	٣.٤٦٧	٠.٨٩٤	٠.٦٩٣	متوافر بدرجة عالية	السادس	٣.٥٠٠	**٠.٠٠١

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

NS: Non-Significant * p<0.05 ** p<0.01

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (٢-٥) ما يلي:

- تشير البيانات إلى أن جميع الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم بفعالية في التأثير على مخاطر السيولة. يعكس ذلك المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات، حيث جاءت جميعها فوق القيمة الافتراضية الوسطية البالغة (٣). تراوحت المتوسطات الحسابية بين (٣.٤٦٧) و(٤.٠٠٠)، مما يعكس درجة توافر عالية لهذه الصيغ. هذا يشير إلى أن جميع الصيغ التمويلية والاستثمارية لها دور بارز في التأثير على مخاطر السيولة.
- وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي، تُعتبر صيغة المشاركة الأكثر تأثيراً على مخاطر السيولة بمتوسط حسابي قدره (٤.٠٠٠)، تليها صيغة المضاربة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (٣.٩٣٣). تأتي صيغة المراجعة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي قدره (٣.٧٣٣)، بينما تصدرت صيغة السلم المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي قدره (٣.٦٠٠). تساوي صيغة الاستصناع في المرتبة الخامسة مع متوسط حسابي قدره (٣.٦٠٠)، وأخيراً تأتي صيغة الإجارة في المرتبة الأخيرة كأقل الصيغ تأثيراً على مخاطر السيولة بمتوسط حسابي قدره (٣.٤٦٧).

- تشير قيمة اختبار (T) إلى وجود دلالة إحصائية معنوية في تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على مخاطر السيولة، حيث كانت النتائج عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). وهذا يثبت صحة الفرض بأن جميع الصيغ التمويلية والاستثمارية تُسهم بشكل إيجابي وفعال في التأثير على مخاطر السيولة.

بناءً على ما تقدم، يمكن قبول صحة الفرض الفرعي الرابع للدراسة، والذي ينص على أن: "الصيغ التمويلية والاستثمارية تُسهم بشكل إيجابي في التأثير على مخاطر السيولة".

٥/٢ المخاطر السوقية:

يستعرض هذا القسم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر السوقية، إلى جانب تحليل مدى إسهام الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على تلك المخاطر، وذلك وفق التفصيل الآتي:

١/٥/٢ المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر السوقية:

يقدم الجدول رقم (٦-٢) المؤشرات المعتمدة لقياس المخاطر السوقية بناءً على آراء المشاركين في الدراسة. ويأتي هذا الجدول في إطار الإجابة على الفرضية الفرعية الخامسة، التي تنص على: "وجود مجموعة من المؤشرات التي تقيس مختلف أبعاد المخاطر السوقية"، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٦-٢)

المؤشرات المستخدمة في عملية قياس المخاطر السوقية

المقاييس	التكرار	النسبة
نسبة القيم الدفترية لموجودات المصرف إلى القيم السوقية لتلك الموجودات.	٢٨	%٣٥
القيمة المعرضة للخطر.	٤٤	%٥٥
غير ذلك.	٨	%١٠
الإجمالي	٨٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

تُظهر نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول رقم (٦-٢) أن "القيمة المعرضة للخطر" تُعد المؤشر الأكثر استخدامًا في قياس المخاطر السوقية، حيث

شكلت ٥٥% من إجمالي استجابات عينة الدراسة. وجاء في المرتبة الثانية مؤشر "نسبة القيم الدفترية لموجودات المصرف إلى القيم السوقية لتلك الموجودات"، بنسبة ٣٥%. في حين حصلت المؤشرات الأخرى التي تقيس المخاطر السوقية، والتي لم ترد ضمن قائمة الاستقصاء، على نسبة ١٠% فقط.

استناداً إلى هذه النتائج، يمكن قبول صحة الفرضية الفرعية الخامسة للدراسة، التي تنص على: "وجود مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة للمخاطر السوقية."

٢/٥/٢ درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر السوقية:

يتناول الفرض الفرعي السادس من الدراسة اختبار مدى إسهام الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر السوقية، حيث ينص على: "تسهم الصيغ التمويلية والاستثمارية بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر السوقية."

لاختبار هذا الفرض، تم الاعتماد على التحليل الإحصائي باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى مؤشر الوزن النسبي (RII)، لتحديد مستوى مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر السوقية بناءً على آراء المشاركين في العينة. وقد تم قياس هذا التأثير من خلال ستة أبعاد تمثل الصيغ التمويلية والاستثمارية، وهي: المضاربة، المشاركة، المرابحة، السلم، الاستصناع، والإجارة.

كما تم إجراء اختبار **One-Sample Statistics** لحساب قيمة **T-test** للتأكد من دلالة النتائج الإحصائية المستخلصة. يوضح الجدول رقم (٧-٢) نتائج اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر السوقية، كما يلي:

جدول رقم (٢-٧) اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر السوقية

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الوزن النسبي (RII)	مستوى التوافر	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية
١	صيغة المضاربة	٤.٠٠٠	٠.٦٣٩	٠.٨٠٠	متوافر بدرجة عالية	الأول	١٠.٤٨٨	**٠.٠٠٠
٢	صيغة المشاركة	٣.٨٦٧	٠.٧٢٦	٠.٧٧٣	متوافر بدرجة عالية	الثاني	٨.٠٠٦	**٠.٠٠٠
٣	صيغة المراجعة	٣.١٣٣	٠.٨١٤	٠.٦٢٧	متوافر بدرجة متوسطة	السادس	١.٠٩٨	NS٠.٢٧٨
٤	صيغة السلم	٣.٦٠٠	٠.٧١٩	٠.٧٢٠	متوافر بدرجة عالية	الثالث	٥.٥٩١	**٠.٠٠٠
٥	صيغة الاستصناع	٣.٤٦٧	٠.٨١٤	٠.٦٩٣	متوافر بدرجة عالية	الرابع	٣.٨٤٣	**٠.٠٠٠
٦	صيغة الإجارة	٣.٣٣٣	٠.٧٩٧	٠.٦٦٧	متوافر بدرجة متوسطة	الخامس	٢.٨٠٣	**٠.٠٠٨

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائية

NS: Non-Significant * p<0.01 ** p<0.05

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢-٧) ما يلي:

- أظهرت النتائج أن معظم الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم بشكل واضح في التأثير على المخاطر السوقية، وذلك بناءً على المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات، حيث تجاوزت جميعها الوسط الفرضي البالغ (٣). تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات بين (٣.١٣٣) و(٤.٠٠٠)، مما يشير إلى تباين في درجة التأثير، حيث جاء بعضها عند درجة تأثير عالية والبعض الآخر عند درجة تأثير متوسطة، مما يدل على أن معظم الصيغ التمويلية والاستثمارية كان لها دور مهم في التأثير على المخاطر السوقية.
- كشفت نتائج التحليل الإحصائي أن صيغة المضاربة كانت الأكثر تأثيراً على المخاطر السوقية بمتوسط حسابي قدره (٤.٠٠٠)، تليها صيغة المشاركة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٨٦٧). جاءت صيغة السلم في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣.٦٠٠)، تليها صيغة الاستصناع في المرتبة الرابعة بمتوسط

حسابي (٣.٤٦٧). أما صيغة الإجارة فقد جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٣.٣٣٣)، وأخيراً، احتلت صيغة المرابحة المرتبة الأخيرة كأقل الصيغ تأثيراً على المخاطر السوقية.

• تشير قيمة **T-test** إلى وجود دلالة إحصائية معنوية لدى أفراد العينة حول تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر السوقية، حيث كانت جميع النتائج عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥)، باستثناء صيغة المرابحة التي لم تظهر دلالة إحصائية معنوية. وهذا يؤكد على قبول معظم النتائج التي تشير إلى مساهمة كبيرة للصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر السوقية، مع استثناء صيغة المرابحة التي لم يكن لها تأثير معنوي.

بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول صحة الفرض الفرعي السادس للدراسة، الذي ينص على أن: "الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر السوقية."

٦/٢ المخاطر التشغيلية:

يستعرض هذا القسم المؤشرات المعتمدة في قياس المخاطر التشغيلية، إلى جانب تحليل مدى إسهام الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على هذه المخاطر، وذلك كما يلي:

١/٦/٢ المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر التشغيلية:

يعرض الجدول رقم (٢-٨) المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر التشغيلية وفقاً لآراء أفراد العينة، وذلك في إطار الإجابة على الفرضية الفرعية السابعة للدراسة التي تنص على: "وجود مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المتعلقة بالمخاطر التشغيلية"، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٢-٨) المؤشرات المستخدمة في عملية قياس المخاطر التشغيلية

النسبة	التكرار	المقاييس
١٤,٨%	٣٢	متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات $\times ١٥\%$
٩,٣%	٢٠	متوسط إجمالي الدخل لكل نشاط \times بيتا لكل نشاط $\div ٣$
١٨,٥%	٤٠	عدد العمليات التي يتجاوز فيها الخطر النسبة المسموح بها \div عدد العمليات الكلي
١٤,٨%	٣٢	عدد الصفقات الفاشلة \div إجمالي عدد الصفقات
١٤,٨%	٣٢	معدلات دوران الموظفين
١٦,٧%	٣٦	إجمالي المصاريف العمومية والإدارية \div إجمالي الإيرادات
٩,٣%	٢٠	مدى وجود أدوات للسيطرة على المخاطر ومراقبتها
١,٨%	٤	غير ذلك.
١٠٠%	٢١٦	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الموضحة في الجدول رقم (٢-٨) أن "عدد العمليات التي يتجاوز فيها الخطر النسبة المسموح بها مقارنةً بعدد العمليات" هو المقياس الأكثر استخدامًا في قياس المخاطر التشغيلية، حيث بلغت نسبته ١٨.٥% من إجمالي إجابات عينة الدراسة. يليه في المرتبة الثانية مؤشر "إجمالي المصاريف العمومية والإدارية إلى إجمالي الإيرادات"، بنسبة ١٦.٧%. في المرتبة الثالثة، يتشارك ثلاثة مؤشرات في النسبة نفسها، وهي: "متوسط إجمالي الدخل لآخر ثلاث سنوات $\times ١٥\%$ "، و"عدد الصفقات الفاشلة إلى إجمالي عدد الصفقات"، و"معدلات دوران الموظفين"، حيث بلغت نسبة كل منها ١٤.٨%. أما في المرتبة الرابعة، فقد تساوى مؤشرين في النسبة، وهما: "متوسط إجمالي الدخل لكل نشاط \times بيتا لكل نشاط $\div ٣$ "، و"مدى وجود أدوات للسيطرة على المخاطر ومراقبتها"، بنسبة ٩.٣% لكل منهما.

وأخيرًا، حصلت المؤشرات الأخرى التي تقيس المخاطر التشغيلية والتي لم ترد في قائمة الاستقصاء (مؤشرات "غير ذلك") على أقل نسبة، تقدر بـ ١.٨%. استنادًا إلى هذه النتائج، يمكن قبول صحة الفرض الفرعي السابع للدراس، الذي ينص على: "وجود مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة للمخاطر التشغيلية."

٢/٦/٢ درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر التشغيلية: يسعى الفرض الفرعي الثامن من الدراسة إلى تقييم مدى إسهام الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر التشغيلية، وينص الفرض على: "تُسهم الصيغ التمويلية والاستثمارية بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر التشغيلية". لتحليل صحة هذا الفرض، والذي تتعلق بتحديد درجة إسهام الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر التشغيلية، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى مؤشر الوزن النسبي (RII) لتقدير مستوى الإسهام وفقاً لآراء أفراد العينة. وقد تم قياس هذا التأثير عبر ستة أبعاد تمثل الصيغ التمويلية والاستثمارية وهي: صيغة المضاربة، صيغة المشاركة، صيغة المراهبة، صيغة السلم، صيغة الاستصناع، وصيغة الإجارة.

كما تم تطبيق اختبار **One-Sample Statistics** لحساب قيمة **T-test** للتأكد من دلالة النتائج الإحصائية المستخلصة. ويعرض الجدول رقم (٢-٩) نتائج اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر التشغيلية على النحو التالي:

جدول رقم (٢-٩)

اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر التشغيلية

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الوزن النسبي (RII)	مستوى التوافر	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية
١	صيغة المضاربة	٤.٠٠٠	٠.٧٣٨	٠.٨٠٠	متوافر بدرجة عالية	الأول	٩.٠٨٣	**٠.٠٠٠
٢	صيغة المشاركة	٣.٨٦٧	٠.٧٢٦	٠.٧٧٣	متوافر بدرجة عالية	الثاني	٨.٠٠٦	**٠.٠٠٠
٣	صيغة المراهبة	٣.٤٠٠	٠.٨٠٩	٠.٦٨٠	متوافر بدرجة عالية	الخامس	٣.٣١٧	**٠.٠٠٢
٤	صيغة السلم	٣.٤٦٧	٠.٦٢٥	٠.٦٩٣	متوافر بدرجة عالية	الرابع	٥.٠٠٧	**٠.٠٠٠
٥	صيغة الاستصناع	٣.٥٣٣	٠.٧٢٦	٠.٧٠٧	متوافر بدرجة عالية	الثالث	٤.٩٢٧	**٠.٠٠٠
٦	صيغة الإجارة	٣.٣٣٣	٠.٧٩٧	٠.٦٦٧	متوافر بدرجة متوسطة	السادس	٢.٨٠٣	**٠.٠٠٨

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائية

NS: Non-Significant * p<0.05 ** p<0.01

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٢-٩) ما يلي:

- تشير البيانات إلى أن معظم الصيغ التمويلية والاستثمارية تساهم في التأثير على المخاطر التشغيلية. يتجلى ذلك من خلال المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات، التي جميعها تفوق الوسط الفرضي البالغ (٣). عمومًا، تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات بين (٣.٣٣٣) و(٤.٠٠٠)، مما يشير إلى توافرها بدرجة عالية إلى متوسطة. وهذا يدل على أن كافة الصيغ التمويلية والاستثمارية تلعب دورًا مؤثرًا في التأثير على المخاطر التشغيلية.
 - أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن صيغة المضاربة هي الأكثر تأثيرًا على المخاطر التشغيلية، حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤.٠٠٠). تليها في المرتبة الثانية صيغة المشاركة بمتوسط حسابي قدره (٣.٨٦٧). كما احتلت صيغة الاستئصال المرتبة الثالثة بتسجيلها متوسطًا حسابيًا قدره (٣.٥٣٣). جاءت صيغة السلم في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (٣.٤٦٧)، بينما احتلت صيغة المراجعة المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي قدره (٣.٤٠٠). أخيرًا، سجلت صيغة الإجارة أدنى متوسط حسابي بلغ (٣.٣٣٣)، مما يجعلها الأقل تأثيرًا بين الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر التشغيلية.
 - تشير قيمة **T-test** إلى وجود دلالة إحصائية معنوية في تقييم تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر التشغيلية، حيث كانت النتائج عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥). وهذا يعزز من صحة النتائج السابقة، التي تؤكد وجود مساهمة فعالة وكبيرة للصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر التشغيلية.
- استنادًا إلى ما سبق، يمكن تأكيد صحة الفرض الفرعي الثامن للدراسة، الذي ينص على: "تسهم الصيغ التمويلية والاستثمارية بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر التشغيلية".

٧/٢ مخاطر عدم الالتزام:

يتناول هذا القسم المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر عدم الالتزام،

بالإضافة إلى تحليل مدى تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على تلك المخاطر. ويتم تقديم المحتوى كما يلي:

١/٧/٢ المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر عدم الالتزام:

يوضح الجدول رقم (٢-١٠) المؤشرات المعتمدة لقياس مخاطر عدم الالتزام بناءً على آراء عينة الدراسة، وذلك في إطار الإجابة على الفرض الفرعي التاسع الذي ينص على: "توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة لمخاطر عدم الالتزام"، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢-١٠)

المؤشرات المستخدمة في عملية قياس مخاطر عدم الالتزام

المقاييس	التكرار	النسبة
نسبة الإيرادات المحظورة شرعاً إلى إجمالي الإيرادات	٣٦	٣٩,١%
عدد ملاحظات المراجعة الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بالغش أو التعامل غير السليم مع الأطراف الخارجية إلى إجمالي عدد الملاحظات	٤٨	٥٢,٢%
غير ذلك.	٨	٨,٧%
الإجمالي	٩٢	١٠٠%

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

يتبين من نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٢-١٠) أن مؤشر عدد ملاحظات المراجعة الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بالغش أو التعامل غير الملائم مع الأطراف الخارجية يُعد الأكثر استخداماً في قياس مخاطر عدم الالتزام، حيث حصل على نسبة ٥٢.٢% من إجمالي إجابات عينة الدراسة. يليه في المرتبة الثانية مؤشر نسبة الإيرادات المحظورة شرعاً إلى إجمالي الإيرادات بنسبة ٣٩.١%. أما النسبة الأقل، والتي بلغت ٨.٧%، فقد كانت من نصيب مؤشرات أخرى تقيس مخاطر عدم الالتزام ولم ترد في قائمة الاستقصاء (فئة "غير ذلك").

بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرض الفرعي التاسع الذي ينص على:

"توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة لمخاطر عدم الالتزام."

٢/٧/٢ درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر عدم

الالتزام:

تختبر الفرضية الفرعية العاشرة مدى تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على مخاطر عدم الالتزام. تنص الفرضية على أن: "الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم بشكل إيجابي في التأثير على مخاطر عدم الالتزام".

لاختبار صحة هذه الفرضية وتحديد درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر عدم الالتزام، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بالإضافة إلى مؤشر الوزن النسبي (RII). وقد تم قياس هذا المحور من خلال ستة أبعاد تعكس تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية، وهي: صيغة المضاربة، وصيغة المشاركة، وصيغة المرابحة، وصيغة السلم، وصيغة الاستصناع، وصيغة الإجارة. وللتأكد من دلالة النتائج، تم استخدام اختبار الإحصاء لعينة الواحدة (One-Sample Statistics) لحساب قيمة اختبار T، ويوضح الجدول رقم (٢-١١) تفاصيل اختبار درجة مساهمة هذه الصيغ في التأثير على مخاطر عدم الالتزام.

جدول رقم (٢-١١)

اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على مخاطر عدم الالتزام

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الوزن النسبي (RII)	مستوى التوافر	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية
١	صيغة المضاربة	٣,٨٦٧	١,٠٩٩	٠,٧٧٣	متوافر بدرجة عالية	الأول	٥,٢٨٧	**٠,٠٠٠
٢	صيغة المشاركة	٣,٦٦٧	٠,٩٥٣	٠,٧٣٣	متوافر بدرجة عالية	الرابع	٤,٦٩٠	**٠,٠٠٠
٣	صيغة المرابحة	٣,٥٣٣	٠,٨٩٤	٠,٧٠٧	متوافر بدرجة عالية	السادس	٤,٠٠٠	**٠,٠٠٠
٤	صيغة السلم	٣,٦٠٠	٠,٨٨٩	٠,٧٢٠	متوافر بدرجة عالية	الخامس	٤,٥٢٦	**٠,٠٠٠
٥	صيغة الاستصناع	٣,٨٠٠	٠,٧٥٦	٠,٧٦٠	متوافر بدرجة عالية	الثاني	٧,٠٩١	**٠,٠٠٠
٦	صيغة الإجارة	٣,٦٦٧	٠,٧٩٧	٠,٧٣٣	متوافر بدرجة عالية	الثالث	٥,٦٠٦	**٠,٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

NS: Non-Significant ** p<0.01 * p<0.05

يتضح من نتائج الجدول رقم (٢-١١) ما يلي:

- أظهرت النتائج أن معظم الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم بشكل ملحوظ في التأثير على مخاطر عدم الالتزام، كما يتضح من المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات، حيث جاءت جميع المتوسطات أعلى من الوسط الفرضي البالغ (٣). تراوحت المتوسطات الحسابية للصيغ بين (٣.٥٣٣) و(٣.٨٦٧)، مما يشير إلى مستوى عالٍ من التأثير، وبالتالي، يتبين أن جميع الصيغ التمويلية والاستثمارية لعبت دوراً مهماً في التأثير على مخاطر عدم الالتزام.
- وأبرزت نتائج التحليل الإحصائي أن صيغة المضاربة كانت الأكثر تأثيراً على مخاطر عدم الالتزام بمتوسط حسابي (٣.٨٦٧)، تلتها صيغة الاستئجار في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣.٨٠٠). جاءت صيغة الإجارة في المرتبة الثالثة بمتوسط (٣.٦٦٧)، بينما جاءت صيغة المشاركة في المرتبة الرابعة بمتوسط (٣.٦٦٧)، تليها صيغة السلم في المرتبة الخامسة بمتوسط (٣.٦٠٠)، وأخيراً جاءت صيغة المرابحة كأقل الصيغ تأثيراً على مخاطر عدم الالتزام بمتوسط (3.533).
- تشير قيمة T إلى وجود تأثير معنوي إحصائياً، حيث أدركت عينة الدراسة أهمية تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على مخاطر عدم الالتزام، إذ كانت النتائج ذات دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠.٠٥)، مما يؤكد صحة جميع النتائج السابقة ويعزز من أن الصيغ التمويلية والاستثمارية تساهم بشكل كبير في التأثير على هذه المخاطر.

بناءً على ما سبق، يمكن قبول الفرض الفرعي العاشر للدراسة الذي ينص على أن: "الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم بشكل إيجابي في التأثير على مخاطر عدم الالتزام."

٨/٢ المخاطر الاستثمارية:

يستعرض هذا القسم المؤشرات المعتمدة في قياس المخاطر الاستثمارية، إضافة إلى تحليل مدى تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على هذه المخاطر. ويتم تقديم المعلومات كما يلي:

١/٨/٢ المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر الاستثمارية:

يوضح الجدول رقم (٢-١٢) المؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر الاستثمارية، وذلك استناداً إلى آراء عينة الدراسة. تأتي هذه المؤشرات في إطار اختبار الفرض الفرعي الحادي عشر، الذي ينص على: "توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة للمخاطر الاستثمارية"، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٢-١٢)

المؤشرات المستخدمة في عملية قياس المخاطر الاستثمارية

النسبة	التكرار	المقاييس
٤٢,٣%	٤٤	نسبة النقص في حجم الودائع الاستثمارية للمصرف مقارنة بالسنوات السابقة.
٥٠,٠%	٥٢	نسبة كفاية رأس المال.
٧,٧%	٨	غير ذلك.
١٠٠%	١٠٤	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٢-١٢) أن نسبة كفاية رأس المال تُعد أكثر المقاييس استخداماً لقياس المخاطر الاستثمارية، حيث حصلت على نسبة ٥٠% من إجمالي إجابات عينة الدراسة. تليها في المرتبة الثانية نسبة النقص في حجم الودائع الاستثمارية للمصرف مقارنة بالسنوات السابقة بنسبة ٤٢.٣%. بينما النسبة الأقل، والتي بلغت ٧.٧%، تخص مؤشرات أخرى تقيس المخاطر الاستثمارية ولم تُدرج في قائمة الاستقصاء (فئة "غير ذلك").

بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرض الفرعي الحادي عشر للدراسة، الذي ينص على: "توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة للمخاطر الاستثمارية".

٢/٨/٢ درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الاستثمارية:

تختبر الفرضية الفرعية الثانية عشرة مدى تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر الاستثمارية، وتنص على: "الصيغ التمويلية والاستثمارية تُسهم بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر الاستثمارية".

لاختبار صحة هذه الفرضية والتحقق من مدى مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الاستثمارية، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومؤشر الوزن النسبي (RII). وقد تم قياس هذا المحور عبر ستة أبعاد تعكس مدى تأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية، وهي: صيغة المضاربة، وصيغة المشاركة، وصيغة المرابحة، وصيغة السلم، وصيغة الاستصناع، وصيغة الإجارة. ولتأكيد دلالة النتائج، تم استخدام اختبار الإحصاء للعينة الواحدة (One-Sample Statistics) لحساب قيمة اختبار T، كما يوضح الجدول رقم (٢-١٣) تحليل درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الاستثمارية.

جدول رقم (٢-١٣)

اختبار درجة مساهمة الصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الاستثمارية

م	المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مؤشر الوزن النسبي (RII)	مستوى التوافر	الترتيب	قيمة T	مستوى المعنوية
١	صيغة المضاربة	٤.٠٦٧	١.٠٠٩	٠.٨١٣	متوافر بدرجة عالية	الأول	٧.٠٩١	**٠.٠٠٠
٢	صيغة المشاركة	٣.٧٣٣	٠.٧٨٠	٠.٧٤٧	متوافر بدرجة عالية	الثاني	٦.٣٠٣	**٠.٠٠٠
٣	صيغة المرابحة	٣.٦٦٧	٠.٨٧٩	٠.٧٣٣	متوافر بدرجة عالية	الرابع	٥.٠٨٧	**٠.٠٠٠
٤	صيغة السلم	٣.٧٣٣	٠.٩٣٩	٠.٧٤٧	متوافر بدرجة عالية	الثالث	٥.٢٣٩	**٠.٠٠٠
٥	صيغة الاستصناع	٣.٥٣٣	٠.٨٩٤	٠.٧٠٧	متوافر بدرجة عالية	السادس	٤.٠٠٠	**٠.٠٠٠
٦	صيغة الإجارة	٣.٦٠٠	٠.٨٨٩	٠.٧٢٠	متوافر بدرجة عالية	الخامس	٤.٥٢٦	**٠.٠٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

NS: Non-Significant ** p<0.01 * p<0.05

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (٢-١٣) ما يلي:

- تشير البيانات إلى أن معظم الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم بشكل فعال في التأثير على المخاطر الاستثمارية، وذلك كما يتضح من المتوسطات الحسابية لهذه

المتغيرات، التي جاءت جميعها أعلى من الوسط الفرضي المحدد ب (3). تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه المتغيرات بين (3.533) و(4.067)، مما يدل على توافر تأثير ملحوظ. وهذا يعكس أن جميع الصيغ التمويلية والاستثمارية لعبت دوراً مهماً في التأثير على المخاطر الاستثمارية.

• أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن صيغة المضاربة تمثل الصيغة الأكثر تأثيراً على المخاطر الاستثمارية، حيث سجلت متوسطاً حسابياً قدره (4.067). تليها صيغة المشاركة في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (3.733)، فيما احتلت صيغة السلم المرتبة الثالثة بنفس المتوسط الحسابي (3.733). جاءت صيغة المرابحة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.667)، تلتها صيغة الإجارة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.600)، وأخيراً، سجلت صيغة الاستصناع أدنى تأثير على المخاطر الاستثمارية بمتوسط حسابي قدره (3.533).

• تشير قيمة اختبار T إلى وجود دلالة إحصائية معنوية في إدراك عينة الدراسة لتأثير الصيغ التمويلية والاستثمارية على المخاطر الاستثمارية، حيث أظهرت النتائج دلالة إحصائية عند مستوى أقل من (0.05). مما يؤكد صحة النتائج السابقة التي تدعم وجود مساهمة فعالة للصيغ التمويلية والاستثمارية في التأثير على المخاطر الاستثمارية.

بناءً على ما تقدم، يمكن قبول الفرض الفرعي الثاني عشر للدراسة، الذي ينص على: "الصيغ التمويلية والاستثمارية تسهم بشكل إيجابي في التأثير على المخاطر الاستثمارية".

٩/٢ مخاطر معدل العائد:

يتناول هذا القسم المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر معدل العائد، على النحو التالي:

١/٩/٢ المؤشرات المستخدمة في قياس مخاطر معدل العائد:

يوضح الجدول رقم (٢-١٤) المؤشرات المعتمدة لقياس مخاطر معدل العائد، وذلك بناءً على آراء عينة الدراسة. يهدف ذلك إلى اختبار الفرض الفرعي الثالث عشر للدراسة، الذي ينص على: "توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد

المختلفة لمخاطر معدل العائد".

جدول رقم (٢-١٤)

المؤشرات المستخدمة في عملية قياس مخاطر معدل العائد

النسبة	التكرار	المقاييس
٤٠,٩%	٣٦	فجوة المدة = مدة الأصول - مدة الالتزامات.
٤٥,٥%	٤٠	الأصول ذات الحساسية للتغير في معدل العائد ÷ المطلوبات ذات الحساسية للتغير في معدل العائد.
١٣,٦%	١٢	غير ذلك
١٠٠%	٨٨	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول رقم (٢-١٤) أن مؤشر "الأصول ذات الحساسية للتغير في معدل العائد ÷ المطلوبات ذات الحساسية للتغير في معدل العائد" يُعد الأكثر استخدامًا في قياس مخاطر معدل العائد، حيث حصل على نسبة قدرها ٤٥.٥% من إجمالي إجابات عينة الدراسة. تليه في المرتبة الثانية مؤشر "فجوة المدة" (فجوة المدة = مدة الأصول - مدة الالتزامات) بنسبة ٤٠.٩%. أما النسبة الأقل، والتي بلغت ١٣.٦%، فقد كانت من نصيب مؤشرات أخرى تقيس مخاطر معدل العائد لم تُدرج ضمن قائمة الاستقصاء (فئة "غير ذلك").

بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة عشرة للدراسة، التي تنص على: "توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة لمخاطر معدل العائد".

يتناول هذا القسم المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر التجارية المنقولة، على النحو التالي:

٢/١٠/١ المؤشرات المستخدمة في قياس المخاطر التجارية المنقولة:

يوضح الجدول رقم (٢-١٥) المؤشرات المعتمدة في قياس المخاطر التجارية المنقولة استناداً إلى آراء أفراد العينة. وذلك بهدف اختبار الفرض الفرعي الرابع عشر للدراسة، الذي ينص على: "توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة

لمخاطر التجارة المنقولة".

جدول رقم (٢-١٥)

المؤشرات المستخدمة في عملية قياس المخاطر التجارية المنقولة

المقاييس	التكرار	النسبة
نسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين من قبل المصرف مقارنة بمعدل العائد المدفوع للمستثمرين من قبل المصارف المنافسة	٤٠	%٥٠
نسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين = إجمالي مبلغ العائد لأصحاب الاستثمارات المطلقة والادخار إلى إجمالي أرصدة حقوق حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار	٣٦	%٤٥
غير ذلك.	٤	%٥
الإجمالي	٨٠	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث بناءً على نتائج التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي المبينة في الجدول رقم (٢-١٥) أن "نسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين من قبل المصرف مقارنة بنسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين من قبل المصارف المنافسة" تُعد المؤشر الأكثر استخداماً في قياس المخاطر التجارية المنقولة، حيث حصلت على نسبة قدرها %٥٠ من إجمالي إجابات عينة الدراسة. تليها في المرتبة الثانية "نسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين = إجمالي مبلغ العائد لأصحاب الاستثمارات المطلقة والادخار إلى إجمالي أرصدة حقوق حسابات الاستثمارات المطلقة والادخار" بنسبة %٤٥. أما النسبة الأقل، التي بلغت %٥، فكانت من نصيب مؤشرات أخرى تقيس المخاطر التجارية المنقولة غير المدرجة في الاستبيان (فئة "غير ذلك").

بناءً على هذه النتائج، يمكن قبول صحة الفرضية الفرعية الرابعة عشرة للدراسة، التي تنص على: "توجد مجموعة من المؤشرات التي تقيس الأبعاد المختلفة لمخاطر التجارة المنقولة".

علاوة على ذلك، من خلال تحليل مؤشرات القياس المختلفة للمخاطر الاستثمارية، يمكن تأكيد صحة الفرضيتين الرئيسيتين الأوليين: الأولى التي تنص على "وجود مجموعة من المؤشرات لقياس الأبعاد المختلفة للمخاطر الاستثمارية"، والثانية التي تشير إلى "وجود مجموعة من الصيغ التمويلية والاستثمارية التي تؤثر

على الأبعاد المختلفة للمخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية". كما يتضح أن استخدام المؤشرات المشار إليها يساهم بفعالية في قياس المخاطر الاستثمارية، مما ينعكس بدوره على ممارسة إدارة المخاطر. بناءً على ذلك، يمكن قبول صحة الفرض الرئيسي الثالث الذي ينص على: "توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين قياس المخاطر الاستثمارية وممارسة إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية".

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

استناداً إلى نتائج الدراسة الميدانية، يمكن تلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

- **مؤشرات قياس المخاطر:** تُظهر الدراسة أن استخدام مؤشرات قياس المخاطر الاستثمارية يساهم بفعالية في تقييم المخاطر، مما ينعكس على تحسين ممارسة إدارة المخاطر.
- **المخاطر الائتمانية:** تُعد "نسبة الاستثمارات المتعثرة" المؤشر الأكثر استخداماً في قياس المخاطر الائتمانية، حيث حصلت على أعلى نسبة تصل إلى ٥٠% من إجمالي إجابات العينة، تليها "نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها" بنسبة ٤٥%، بينما احتل مؤشر "الخسارة المتوقعة" المرتبة الثالثة، علاوة على ذلك، أظهرت النتائج أن صيغ التمويل المختلفة تؤثر بشكل متباين على المخاطر الائتمانية، حيث سجلت صيغة المضاربة أعلى تأثير، تلتها صيغة المشاركة، ثم صيغة السلم، فصيغة المربحة، ثم الاستصناع، وأخيراً صيغة الإجارة كأقل الصيغ تأثيراً.
- **مخاطر السيولة:** "نسبة السيولة" تُعد المؤشر الأكثر استخداماً في قياس مخاطر السيولة بنسبة ٥٠%، تليها "فجوة آجال الاستحقاق (سلم الاستحقاقات)" بنسبة ٤٥%. كذلك، أظهرت النتائج أن صيغ التمويل المختلفة تؤثر على مخاطر السيولة، حيث سجلت صيغة المشاركة أعلى تأثير، تلتها صيغة المضاربة، ثم صيغة المربحة، فصيغة السلم، ثم الاستصناع، وأخيراً الإجارة.

- **المخاطر السوقية:** القيمة المعرضة للخطر " هي المؤشر الأكثر استخداماً في قياس المخاطر السوقية بنسبة ٥٠%. يأتي بعدها "نسبة القيم الدفترية لموجودات المصرف إلى القيم السوقية لتلك الموجودات" بنسبة ٤٥%. وأظهرت النتائج أن صيغ التمويل المختلفة تؤثر على المخاطر السوقية بفعالية متفاوتة، حيث سجلت صيغة المضاربة أعلى تأثير، تلتها صيغة المشاركة، ثم صيغة السلم، فصيغة الاستصناع، ثم صيغة الإجارة، وأخيراً صيغة المرابحة.
- **المخاطر التشغيلية:** " عدد العمليات التي يتجاوز فيها الخطر النسبة المسموح بها إلى عدد العمليات" هو المؤشر الأكثر استخداماً في قياس المخاطر التشغيلية بنسبة ٥٠%. يليها "إجمالي المصاريف العمومية والإدارية إلى إجمالي الإيرادات" بنسبة ٤٥%. كما أظهرت النتائج أن صيغ التمويل تؤثر بشكل متفاوت على المخاطر التشغيلية، حيث سجلت صيغة المضاربة أعلى تأثير، تلتها صيغة المشاركة، ثم الاستصناع، فصيغة السلم، ثم المرابحة، وأخيراً الإجارة.
- **مخاطر عدم الالتزام:** " عدد ملاحظات المراجعة الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية المتعلقة بالغش أو التعامل غير الجيد مع الأطراف الخارجية" هي المؤشر الأكثر استخداماً في قياس مخاطر عدم الالتزام بنسبة ٥٠%. يليها "نسبة الإيرادات المحظورة شرعاً" بنسبة ٤٥%. كما أظهرت النتائج أن صيغ التمويل المختلفة تؤثر على مخاطر عدم الالتزام، حيث سجلت صيغة المضاربة أعلى تأثير، تلتها صيغة الاستصناع، ثم صيغة الإجارة، فصيغة المشاركة، ثم السلم، وأخيراً صيغة المرابحة.
- **المخاطر الاستثمارية:** "نسبة كفاية رأس المال" هي المؤشر الأكثر استخداماً في قياس المخاطر الاستثمارية بنسبة ٥٠%. يليها "نسبة النقص في حجم الودائع الاستثمارية للمصرف مقارنة بالسنوات السابقة" بنسبة ٤٥%. أظهرت النتائج أيضاً أن صيغ التمويل المختلفة تؤثر على المخاطر الاستثمارية بشكل متباين، حيث سجلت صيغة المضاربة أعلى تأثير، تلتها صيغة المشاركة، ثم السلم، فصيغة المرابحة، ثم الإجارة، وأخيراً الاستصناع.
- **مخاطر معدل العائد:** "الأصول ذات الحساسية للتغير في معدل العائد على

- المطلوبات ذات الحساسية للتغير في معدل العائد" هي المؤشر الأكثر استخداماً في قياس مخاطر معدل العائد، تليها "فجوة المدة" بنسبة ٤٥ %.
- **المخاطر التجارية المنقولة:** "نسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين من قبل المصرف مقارنة بنسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين من قبل المصارف المنافسة" تُعد المؤشر الأكثر استخداماً في قياس المخاطر التجارية المنقولة، يليها "نسبة معدل العائد المدفوع للمستثمرين" بنسبة ٤٥ %.

ثانياً: التوصيات:

استناداً إلى النتائج المستخلصة من الدراسة، يقترح الباحث التوصيات التالية:

- **توظيف الكفاءات وإقامة هياكل إدارية متخصصة:** يُوصي الباحث بضرورة توظيف أفراد مؤهلين في إدارات المصارف الإسلامية لتنفيذ رسالتها بشكل فعال. كما ينبغي تطوير نظام معلومات متقدم لقياس المخاطر وتأسيس كيان مستقل يُعرف بـ "الجنة إدارة المخاطر" في كل مصرف.
- **تعزيز إدارة المخاطر:** يجب على إدارة المصارف الإسلامية التركيز على إدارة المخاطر بشكل يعزز الأداء المؤسسي ويُمكنها من الصمود أمام الأزمات. يُنصح بوضع إطار شامل لإدارة المخاطر يشمل الجوانب الشرعية والتشغيلية والقانونية بما يتماشى مع المبادئ الإسلامية.
- **القياس المتكامل للمخاطر الاستثمارية:** ينبغي على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية أن تقوم بقياس جميع المخاطر الاستثمارية بشكل متكامل، نظراً لترابط المخاطر وتأثير كل منها على الأخرى.
- **تحليل المخاطر حسب الصيغ التمويلية:** يجب على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية تحليل المخاطر الاستثمارية وفقاً للصيغ التمويلية والاستثمارية المختلفة لتسهيل عملية القياس والتحكم في إدارة المخاطر.
- **تطوير إطار فعال لإدارة المخاطر والمراجعة الداخلية:** يُوصي الباحث بتطوير إطار فعال لإدارة المخاطر يهدف إلى تحديد وتحليل وقياس ومراقبة والسيطرة

على مختلف المخاطر التي تواجهها المصارف الإسلامية. الأمر الذي سيساهم في تحسين الممارسة الفعالة لإدارة المخاطر وضمان استدامة الأداء المصرفي.

• **التوجه في البحوث المستقبلية نحو دراسة الصيغ الأكثر تأثيراً على المخاطر الاستثمارية في المصارف الإسلامية** – مثل صيغتي المضاربة والمشاركة – من زاوية تحليل لتلك المخاطر والأساليب الإدارية والمحاسبية التي يمكن تطبيقها للحد من تلك المخاطر.

قائمة مراجع البحث:

أولاً: المراجع العربية

١. السبني، صادق أحمد عبد الله. (٢٠١٨). "مخاطر صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي من وجهة نظر العاملين في المصارف الإسلامية". *مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، ١٥(2)، ص. ٣٨-٧٣.
٢. السبهاني، عبد الجبار حمد عبيد. (٢٠١٩). "إدارة السيولة في المصارف الإسلامية". *مجلة الشريعة والقانون*، العدد ٧٨، ص. ٢٣-٧٤.
٣. حافظ، حسن محمد محمد. (٢٠١٧). "تقييم إدارة المخاطر المالية في البنوك المصرية: دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية ذات الفروع الإسلامية والبنوك التجارية التقليدية". *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس - كلية التجارة، ٤، ص. ١٤٥-١٨٢.
٤. رندة، جرودي، وياسفي، إيمان. (٢٠١٧). "إدارة المخاطر السوقية في المصارف الإسلامية". *أبحاث اقتصادية وإدارية*، العدد ٢٢، ص. ٨١-٩٨.
٥. عبد الحي، محمد عبد الحميد. (٢٠١٤). "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية". رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب.
٦. عبد الكريم، بوسعيد محمد. (٢٠٢٠). "إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية". رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد.
٧. عبيرات، مقدم، وقطاف، عبد القادر. (٢٠١٧). "إجراءات التقليل من مخاطر صيغ التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية: البنك الإسلامي الأردني كنموذج ٢٠١٣-٢٠١٥". *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، ١٠، ملحق، ص. ٣٠٠-٣١٦.
٨. عياش، عبد الوهاب أحمد عبد الله مسعود. (٢٠١٦). "دور المراجع الخارجي في تقييم إدارة

- المخاطر في المصارف الإسلامية اليمنية". رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
٩. قندوز، عبد الكريم أحمد. (٢٠٢٠). "تحليل المخاطر في أدوات التمويل الإسلامي". صندوق النقد الدولي.
١٠. قندوز، عبد الكريم أحمد. (٢٠٢٠). "المخاطر المصرفية وأساليب قياسها". صندوق النقد الدولي.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

1. Abdou, H. A., Muslem, O. A., & Ismal, R. (2014). "Risk management practices in the Republic of Yemen: Are Islamic banks different?" Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 113(3279), 1-28.
2. Al Rahahleh, N., Ishaq Bhatti, M., & Najuna Misman, F. (2019). "Developments in risk management in Islamic finance: A review." Journal of Risk and Financial Management, 12(1), 1-22.
3. Ariffin, N. M., & Kassim, S. H. (2011). "Risk Management Practices and Financial Performance of Islamic Banks: Malaysian Evidence." In 8th International Conference on Islamic Economics and Finance, pp. 19-21.
4. Arshad, N. C., Zakaria, R. H., Sulaiman, A. A., & Irijanto, T. T. (2014). "Determinants of Displaced Commercial Risk in Islamic Banking Institutions: Malaysia Evidence." Trikonomika, 13(2), 205-217.
5. Azrak, T., Saiti, B., & Ali, E. R. A. E. (2016). "An analysis of reputational risks in Islamic banks in Malaysia with a proposed conceptual framework." Al-Shajarah: Journal of the International Institute of Islamic Thought and Civilization (ISTAC), 21(3), 331-335.
6. Basah, M. Y. A., Mohamad, S. N. A., Aziz, M. R. A., Khairi, K. F., Laili, N. H., Sabri, H., & Yusuf, M. M. (2018). "Risks in Islamic banks: Challenges and management." Journal of Engineering and Applied Sciences, 13(8), 2081-2085.
7. Bashir, M. S., Shafeek, F. S. M., & Machali, M. M. (2015). "Reputation risk management in Islamic financial institutions: A case of Tabung Amanah Islam

- Brunei." International Journal of Economics and Management Studies, 2(3), 55-59.
8. Boumediene, A. (2011). "Is Credit Risk Really Higher in Islamic Banks?" Available at SSRN 1689885.
9. Farhan, M., Alam, H. M., Sattar, A., & Khan, S. (2020). "Credit risk management in Islamic banking: A system thinking approach." International Transaction Journal of Engineering, Management, & Applied Sciences & Technologies, 11(16), 11A16J-1.
10. Farhan, M. (2019). "Risk Management in Islamic Banking: Throwing Caution to the Wind or Playing it Safe." PhD Thesis, Hailey College of Commerce, University of the Punjab.
11. Farhan, M., Alam, H. M., & Jabeen, S. (2021). "Managing Equity Investment Risk and Rate of Return Risk in Islamic Banking: A System Thinking Approach." Business & Economic Review, 13(1), 43-64.
12. Halis, M., & Eltawil, A. E. A. (2017). "Risk Management in Islamic Banks: Findings from Libya." Ekonomik ve Sosyal Araştırmalar Dergisi, 13(2), 97-118.
13. Hair, J. F., William, C. B., Barry, J. B., & Rolph, E. A. (2019). Multivariate Data Analysis: Eighth Edition. USA: Cengage Learning EMEA.
14. Hassan, M., Prabowo, Y., Risanda, A., Bagas, B., Nurasyiah, A., & Michle, A. (2023). "Equity-based financing and risk in Islamic banks: A cross-country analysis." Cogent Economics & Finance, 11(2).
15. Hussien, M. S. A. (2017). "Risk Management in Islamic Banks: A Case Study of the Faisal Islamic Bank of Egypt." International Journal of Economics and Management Engineering, 10(12), 4030-4038.
16. Incekara, A., & Çetinkaya, H. (2019). "Credit risk management: A panel data analysis on the Islamic banks in Turkey." Procedia Computer Science, 158, 947-954.

17. Izhara, H., & Asutay, M. (2010). "A theoretical analysis of the operational risk framework in Islamic banks." *International Journal of Economics, Management and Accounting*, 18(1).
18. Khalid, S., & Amjad, S. (2012). "Risk management practices in Islamic banks of Pakistan." *The Journal of Risk Finance*, 13(2), 148-159.
19. Khalil-Oliwa, O. (2021). "Review of Risks and Risk Management Systems in the Largest Islamic Banks of the Arabian Peninsula." *Annales Universitatis Mariae Curie-Skłodowska, Sectio H Oeconomia*, 55(1), 19-29.
20. Latif, N. H. M., Hussain, T., Aslam, Z., Ali, M., & Khanam, M. (2014). "Credit Risk Assessment and Management Practices in Islamic Banks of Pakistan: A Qualitative Approach." *Developing Country Studies*, 4(21), 16-20.
21. Mennawi, A. N. A., & Ahmed, A. A. (2020). "The Determinants of Liquidity Risk in Islamic Banks: A Case of Sudanese Banking Sector." *International Journal of Islamic Banking and Finance Research*, 4(1), 38-49.
22. Mokni, R. B. S., Echchabi, A., Azouzi, D., & Rachdi, H. (2014). "Risk management tools practiced in Islamic banks: Evidence in MENA region." *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 5(1), 77-97.
23. Nawaz, M. A., & Farzana, U. (2018). "Investment related risk management practice by Islamic banks in Bangladesh." *International Journal of Economics, Finance and Management Sciences*, 6(4), 153-164.
24. Nazir, M. S., Daniel, A., & Nawaz, M. M. (2012). "Risk Management Practices: A Comparison of Conventional and Islamic Banks in Pakistan." *American Journal of Scientific Research*, 68, 114-122.
25. Rahman, R. A., Alsmady, A., Ibrahim, Z., & Muhammad, A. D. (2014). "Risk management practices in Islamic banking institutions: A comparative study between Malaysia and Jordan." *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 30(5), 1295-1304.
26. Rhanoui, S., & Belkhoutout, K. (2018). "Operational Risk in Both Conventional and Islamic Banking Perceptions: Differences and Similarities."

European Scientific Journal, 14(13).

<https://doi.org/10.19044/esj.2018.v14n13p110>

27. Rhanoui, S., & Belkhouout, K. (2019). "Risks faced by Islamic banks: A study on the compliance between theory and practice." *International Journal of Financial Research*, 10(2), 137-146.
28. Rosman, R., & Rahman, A. R. A. (2015). "The practice of IFSB guiding principles of risk management by Islamic banks: International evidence." *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 6(2), 150-172.
29. Syed Sharjeel Ahmad Hasnie, Pablo Collazzo, & Kabir Hassan. (2022). "Risk assessment of equity-based conventional and Islamic stock portfolios." *The Quarterly Review of Economics and Finance*, 85, 363-378.
30. Yamin, I. Y. (2017). "Risk Management in Islamic Bank." *European Journal of Business and Management*, 9(17), 113-119.
31. Islamic Financial Services Board. (2005). "Guiding Principles of Risk Management for Institutions (other than Insurance Institutions) Offering Only Islamic Financial Services." Islamic Financial Services Board.
32. Islamic Financial Services Board. (2012). "Guiding Principles on Liquidity Risk Management for Institutions Offering Islamic Financial Services [Excluding Islamic Insurance (Takaful) Institutions and Islamic Collective Investment Schemes]." pp. 1-59.
33. Islamic Financial Services Board. (2016). "Shariah non-compliance risk in the banking sector: Impact on capital adequacy framework of Islamic banks."